الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: علوم إقتصادية. تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير.

محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي

دراسة حالةبنك اتحادية التعاونية الفلاحية -مستغانم-

مقدمة من طرف الطالب :

بن عامر محمد

تحت إشراف الأستاذ:

قوديح جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا		أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم
مقررا	قوديح جمال	أستاذ مساعد " أ "	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ محاضر " ب "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2017/2016

الاهـداء

أهدي هذا العمل إلى ...

من ربياني صغيرا ، أمي و أبي الغاليين داعيا الله أن يوفقني إلى رد جميلهما و تضحياتهما طوال مشواري و أرجو من الله أن يطيل اعمارهما.

إلى أخي و أختي ، عبد الفاتح و سليمة و ذكرى

و كل افراد عائلتي الذين قدموا لي الدعم الكبير

إلى أصدقائي و زملائي

إلى كل الأساتذة الذين درسوني و علموني.

حفظكم الله جميعا.

محمد رياض

الشكـــر

الحمد و الثناء لله رب العالمين الذي وفقني و سهل لي اتمام هذا العمل.

اعترافا بالفضل و تقديرا للجميل لا يسعني بعد اتمام هذا العمل إلا أن أتوجه بجزيل الشكر و امتناني إلى :

الدكتور دادن عبد الغني مشرفي و أستاذي ، لتوجيهاته و صبره على تساؤلاتي و تسهيله ظروف سفري إلى الولايات المتحدة.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع مدراء و عمال القطاع البنكي الذين قدموا لي يد العون و قبلوا الاجابة عن تساؤلاتي.

و إلى كل من لم يبخل علي بمعلومة أو نصيحة أو توجيه لإتمام هذا البحث.

و الحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات.

محمد رياض

الملخص

تعتبر الأنظمة المحاسبية من الأدوات الرئيسية التي توفر المعلومات الضرورية لكافة الأطراف ذات الصلة ، فسعيا لتطوير جودة هذه المعلومات قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بإلزام جميع مؤسساتها الاقتصادية تطبيق نظام محاسبي مالي يستند على المعايير المحاسبية الدولية و يتماشى مع متطلبات التحول إلى اقتصاد حر (اللامركزي) ، و قد مس هذا التغيير البنوك و المؤسسات المالية بصفتها ركيزة أساسية للاقتصاد و دورها الفعال ، لذلك فإن تطبيق البنوك للنظام المحاسبي المالي مهم للغاية.

من هنا تظهر أهمية المواضيع التي تتناول محاسبة القطاع البنكي التي تشهد مرحلة انتقالية إلى النظام المحاسبي المالي ، فعالجت هذه الدراسة اشكالية **ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي** ، إذ حاول الباحث إيجاد حل للإشكالية عن طريق القيام بدراسة نظرية و دراسة تطبيقية على مستوى بنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر عند المعلومات المتوفرة ، و خلص الباحث إلى تمسك البنك بتطبيق المخطط المحاسبي البنكي رغم الزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المشرع و اقتصر التطبيق فقط على شكل القوائم المالية و يعود ذلك إلى تعقد العمليات البنكية و تكررها حيث لا تتسم بالمرونة الكافية.

الكلمات المفتاحية : نظام محاسبي مالي ، قطاع بنكي ، قوائم مالية.

Abstract

The accounting systems are the most fundamental tools that provide all types of information which are needed by parties connected to it, in these last few years Algeria took a big step by implementing a new Financial Accounting System on its nation entities including Banks to develop the quality of the information in the financial statements. However, this new system is based on the International Accounting Standards. This change has taken place as Algeria's transition to an open economy.

From this point, any accounting research that studies the banks transition to the New Financial Accounting System is important. Therefore, this study deals with **the compliance of the Financial Accounting System in the Banking Sector**, we tried to solve this problematic by a theoretical study and a practical study in the Arab Banking Corporation – Algeria Bank (ABC), we found out that Banks are still using the previous accounting system (PCN) though the imposition of the new accounting system, the implementation is noticed only on the form of the financial statements not very much their content, that's because the transactions in the banking sector are more frequent and complicated.

Key words : Financial Accounting System , Banking Sector , Financial Statements.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	II
ملخص	IV
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الاختصارات و الرموز	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة العامة	(ب،ت،ث،ج)
الفصل الأول : واقع محاسبة القطاع البنكي	01
تمهيد	02
المبحث الأول : مفاهيم حول النظام المحاسبي في البنوك	03
المطلب الأول : مدخل إلى البنوك.....	03
المطلب الثاني : النظام المحاسبي البنكي في ظل النظام الحاسبي المالي (SCF)	05
المبحث الثاني : دراسات سابقة في محاسبة البنوك	10
المطلب الأول : دراسات بمستوى ماجستير و دراسات أجنبية	10
المطلب الثاني : دراسات بمستوى ماستر.....	12
المطلب الثالث : ما يميز هذه الدراسة.....	13
خلاصة الفصل	14
الفصل الثاني : **دراسة حالة النظام المحاسبي المالي في بنك ABC – الجزائر**	15
تمهيد	16
المبحث الأول : النظام المحاسبي في بنك ABC – الجزائر.....	17
المطلب الأول : تقديم بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC Bank.....	17
المطلب الثاني : أدوات الدراسة.....	18

المطلب الثالث : الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في بنك ABC – الجزائر....	20
المبحث الثاني : عرض مكونات النظام المحاسبي لبنك ABC – الجزائر و نتائج اختباره.....	21
المطلب الأول : مدونة حسابات بنك ABC وفق النظام المحاسبي المالي.....	22
المطلب الثاني : عرض القوائم المالية حسب النظام الحاسبي المالي للبنك.....	22
المطلب الثالث : نتائج المقارنة و المطابقة و مناقشتها.....	31
خلاصة الفصل	41
الخاتمة العامة	43
قائمة المراجع	47
الملاحق	56
الفهرس	63

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	II
ملخص	IV
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الاختصارات و الرموز	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة العامة	(ب،ت،ث،ج)
الفصل الأول : واقع محاسبة القطاع البنكي	01
تمهيد	02
المبحث الأول : مفاهيم حول النظام المحاسبي في البنوك	03
المبحث الثاني : دراسات سابقة في محاسبة البنوك	10
خلاصة الفصل	14
الفصل الثاني : دراسة حالة النظام المحاسبي المالي في بنك ABC – الجزائر	15
تمهيد	16
المبحث الأول : النظام المحاسبي في بنك ABC – الجزائر.....	17
المبحث الثاني : عرض مكونات النظام المحاسبي لبنك ABC – الجزائر و نتائج اختباره.....	21
خلاصة الفصل	41
الخاتمة العامة	43
قائمة المراجع	47
الملاحق	56
الفهرس	63

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	أصول قائمة المركز المالي لبنك ABC	23
2-2	خصوم قائمة المركز المالي لبنك ABC	24
3-2	خارج ميزانية بنك الـ ABC	25
4-2	جدول حساب النتيجة لبنك ABC	26
5-2	جدول التدفقات النقدية لبنك الـ ABC	27
6-2	جدول تغير الأموال الخاصة لبنك ABC	30
7-2	جدول مدى مطابقة مدونة حسابات بنك ABC مع مدونة حسابات النظام المحاسبي البنكي	34
8-2	جدول مدى مطابقة قائمة المركز المالي لبنك ABC مع قائمة المركز المالي للنظام المحاسبي البنكي	35
9-2	جدول مدى مطابقة خارج ميزانية بنك ABC مع خارج ميزانية النظام المحاسبي البنكي	36
10-2	جدول مدى مطابقة جدول حسابات النتيجة لبنك ABC مع جدول حساب النتيجة للنظام المحاسبي البنكي	37
11-2	جدول مدى مطابقة جدول التدفقات النقدية لبنك ABC مع جدول التفقات النقدية الصادرة في النظام المحاسبي البنكي	38
12-2	جدول مدى مطابقة جدول حركة رؤوس الأموال لبنك ABC مع جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة بالنظام المحاسبي البنكي	39

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	مكونات النظان المحاسبي المالي	06
1–2	الهيكل التنظيمي لبنك ABC وكالة حاسي مسعود	18

قائمة الرموز

الرمز	مدلول الرمز باللغة العربية
IAS	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	معايير الابلاغ المالي
SCF	النظام المحاسبي المالي
PCN	المخطط الوطني المحاسبي
ABC	بنك المؤسسة العربية المصرفية
BNA	البنك الوطني الجزائري
CPA	وكالة القرض الشعبي الوطني

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	المخطط المحاسبي لبنك المؤسسة العربية المصرفية	57
02	قائمة المركز المالي لبنك ABC بتاريخ 2011/21/31	59
03	خارج الميزانية و جدول حسابات النتيجة لبنك ABC بتاريخ 2011/12/31	60
04	جدول التدفقات النقدية لبنك ABC بتاريخ 2011/12/31	61
05	جدول حركة رؤوس الأموال لبنك ABC بتاريخ 2001/12/31	62
06	ميزانية بنك ABC بتاريخ 2005/12/31	63

ملخص الدراسة

الفصل الأول :

واقع محاسبة القطاع البنكي

الفصل الثاني :

دراسة حالة النظام المحاسبي المالي في بنك ABC – الجزائر

المقدمة

الخاتمة

المراجع

الملاحق

الفهرس

مقدمة عامة

انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة نظاما اقتصاديا حرا بعدما كان اقتصادها مركزيا مما جعلها تعاني تأثيرات سلبية و أزمات صاحبت هذا التغيير الاقتصادي على غرار الدول النامية التي وجدت نفسها مجبرة على اتباع ذات النهج الاقتصادي.

حيث قامت الجزائر بتغييرات شاملة في سياساتها الاقتصادية ستنعكس على كل المؤسسات و الكيانات في كافة الميادين و القطاعات من بينها القطاع البنكي الذي يعتبر نواة أي نظام اقتصادي على مستوى أي دولة ، فالبنوك نظرا لأهميتها تعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة ، إذ تتمثل وظيفتها في الائتمان ، تجميع المدخرات و الاستثمار و كذا وضع السياسات المالية و الاقتصادية للدولة ، استجابت هي الأخرى لهذه التغييرات و الاصلاحات في مجال المحاسبة حيث ألزم المشرع الكيانات ابتداء من جانفي 2010 بتطبيق النظام المحاسبي و المالي الذي يتبع المرجعية الأنجلوسكسونية التي تقوم على أساس المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا ، من هنا يطرح الإشكال التالي :

ما مدى التزام البنوك في القطاع البنكي الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي؟

و من هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصوصيات المحاسبة البنكية؟
- فيما تكمن أهم الاختلافات بين مخطط المحاسبي البنكي السابق و النظام المحاسبي المالي؟
- هل هناك مرونة في الأنظمة المحاسبية للقطاع البنكي أثناء تغيير الطرق المحاسبية؟
- ما الجديد الذي أتى به النظام المحاسبي المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية و التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- تلتزم البنوك بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- يختلف النظام المحاسبي المالي في البنوك عن سابقه المخطط الوطني البنكي.
- توجد هناك مرونة في الأنظمة المحاسبية للقطاع البنكي أثناء تغيير الطرق المحاسبية.

مبررات اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى نقتطين نختصرهما فيما يلي :

مبررات شخصية :

- الرغبة الشخصية و الفضول الذي لازم الباحث للتوسع و التعمق في مجال المحاسبة المالية.
- قلة البحوث و الدراسات في ميدان المحاسبة البنكية بصفة خاصة و المحاسبة الخاصة بصفة عامة.

مبررات موضوعية :

- التوجه العالمي نحو المعايير المحاسبية الدولية و معايير الابلاغ المالي.
- فتح آفاق مستقبلية و قاعدة لمن يريد البحث في مثل هذه المواضيع مستقبلا.
- الموضوع يتزامن مع اصلاح المنظومة المحاسبية و الفترات الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- الاهتمام بالموضوع نظرا لتلاؤمه مع تخصص الباحث دراسات محاسبية و جبائية معمقة.

أهداف البحث :

سعى الباحث من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي.
- معرفة التغيرات التي حدث من جراء تطبيق النظام المحاسبي في البنوك.
- إعطاء صورة واضحة و بسيطة حول مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك و المتمثلة في القوائم المالية.

أهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتزامن مع امتثال الجزائر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ، بحيث تتناول النظام المحاسبي المالي على مستوى البنوك و المؤسسات المالية مما يجعلها مادة علمية تفيد الطلبة و الباحثين و تساهم في رفع مستوى فهمهم للمحاسبة في القطاع البنكي.

حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية :** تمت الدراسة في بنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر ABC وكالة حاسي مسعود.
- **الحدود الزمانية :** تمت الدراسة في بنك ABC – الجزائر اعتمادا على المعلومات المالية لسنة 2011.

منهج البحث :

نظرا لطابع البحث و قصد الاحاطة بكافة جوانبه ، و للإجابة عن الاشكالية و اختبارا للفرضيات ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الجوانب النظرية للبنوك و النظام المحاسبي فيها و منهج دراسة الحالة في القسم الثاني من البحث الذي يشتمل على تطبيق الجوانب النظري في الميدان.

تقسيمات البحث :

لأجل الإجابة عن الإشكال المطروح و اختبار الفرضيتين قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين و فقط منهجية IMRAD :

الفصل الأول تحت عنوان واقع المحاسبة في البنوك حيث تم تقسمه إلى مبحثين ، يستعرض المبحث الأول مفاهيم حول النظام المحاسبي في البنوك و يشمل مدخل إلى البنوك و النظام المحاسبي البنكي في ظل النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني فيعرض الدراسات السابقة في ميدان المحاسبة لبنكية.

و يشمل **الفصل الثاني** دراسة حالة النظام المحاسبي المالي في بنك ABC – الجزائر و يشمل عرضا لعينة الدراسة و أدواتها في المبحث الأول ، أما في المبحث الثاني فيشمل عرض النظام المحاسبي البنكي لبنك ABC – الجزائر و نتائج اختباره بالإضافة إلى مناقشتها.

صعوبات الدراسة :

- قلة المادة العلمية باللغة العربية حول النظام المحاسبي البنكي.
- عدم الحصول على المعلومة المراد الحصول عليها في البنوك لتحفظ العاملين فيها.
- عدم وجود قائمين على المحاسبة على مستوى الوكالات في البنوك.

تمهيد:

تساهم المحاسبة بشكل كبير في البنوك في تسيير و مراقبة معاملاتها و صفقاتها ، كذلك تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للزبائن كونهم المستخدم الرئيسي للمعلومة التي تنشرها هذه البنوك و المؤسسات المالية.

و في خطوة قامت بها الجزائر للانفتاح على العالم الخارجي ، قامت بإلغاء تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة و إلزام جميع المؤسسات تطبيق نظام محاسبي مالي جديد[1] يستند اساسا على المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) لتوفير مرونة و استجابة سريعة لمتطلبات النشاط في القطاع البنكي.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناولان الجوانب النظرية للبنوك و المحاسبة البنكية ، يتناول المبحث الأول **مفاهيم حول النظام المحاسبي في البنوك** ، أما المبحث الثاني فيعرض لنا **دراسات سابقة** قام بها باحثون سابقا في نفس المجال.

[1] النصوص التشريعية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي.

- القانون 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- مرسوم تنفيذي رقم 08-156 بتاريخ 2008/05/25 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة و الكشوف المالية و عرضها و كذلك مدونة الحسابات و قواعد سيرها.
- التعليمة رقم 02 بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : مفاهيم حول النظام المحاسبي في البنوك.

المطلب الأول : مدخل إلى البنوك.

أولا : تعريف البنوك:

هي مؤسسة مالية جعلت من الاتجار بالنقود و الائتمان حرفة لها ، لتحقيق عائد يتمثل في الفائدة ، و تلعب دور الوساطة بين عارضي النقود أي المودعين و بين طالبيها و هم المقترضين أو المستثمرين.[1]

بعبارة أخرى فإن البنك مؤسسة تقوم في العادة بقبول الودائع و منح القروض و اصدار الكفالات و الإعتمادات المستندية و مختلف الأعمال و الخدمات المصرفية.[2]

ثانيا: أنواع البنوك:

تتعد أنواع البنوك و تختلف تقسيماتها و معايير تصنيفها، لذا يمكن تصنيفها من حيث الملكية و من حيث النشاط و من حيث الجنسية فيما ياتي :

أ– من حيث الملكية.

1. **بنوك القطاع العام:** هي بنوك تملكها الدولة و تشرف عليها كالبنك المركزي.

2. **بنوك القطاع الخاص:** هي بنوك يملكها أشخاص طبيعيون أو معنويون يتولون إدارة شؤونها و يتحملون كافة مسؤولياتهم القانونية و المالية اتجاه الدولة.[3]

3. **بنوك مختلطة:** هي بنوك تشترك الدولة و القطاع العام في ملكيتها

[1] مدحت محمد ، **محاسبة البنوك التجارية والشركات التأمين** ، دار الأمل لنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ص18–ص19.

[2] إيهاب نظمي،حسن توفيق ، **محاسبة المنشآت المالية** ، مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2009، ص12.

[3] فائق شقير،عاطف الأخرس،عبد الرحمن سالم،**محاسبة البنوك** ،دارة المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة،الأردن،2008،ص23.

ب- من حيث النشاط

1. **بنوك تجارية** : هي بنوك تتعامل مع اللأفراد و الشركات التجارية حيث تقوم هذه البنوك بإعادة استثمار الودائع و خصم الكمبيالات و مبادلة العملات الأجنبي و تمنح القروض و الإعتمادات المستندية.

2. **البنوك الصناعية** : هي بنوك تتعامل مع شركات القطاع الصناعي حيث تقدم قروض و تسهيلات قصيرة أو طويلة الأجل.

3. **البنوك الزراعية** : هي بنوك تتعامل مع أفراد و مؤسسات القطاع الزراعي، تقدم خدمات إئتمانية و تسهيلات لهذا القطاع.

4. **البنوك العقارية** : تقدم هذه البنوك تسهيلات و خدمات مصرفية لغرض الاسكان و التعمير و البناء.

5. **البنوك التعاونية:** هي البنوك التي تخدم الجمعيات التعاونية الزراعية أو الاجتماعية.

6. **صناديق الادخار و التوفير:** تقوم هذه البنوك بتقديم تسهيلات لصغار التجار و الحرفيين و الصانعين و غيرهم من أصحاب الدخل المحدود.

ج- من حيث جنسيتها

1. **بنوك وطنية** : حيث تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس فيها نشاطها و مسجلة و يقع مقرها الرئيسي بها.

2. **بنوك أجنبية** : هي بنوك تتمع بجنسية غير جنسية الدولة التي تمارس بها نشاطها.

3. **بنوك اقليمية** : هي بنوك تعود ملكيتها لأشخاص من الإقليم الواحد.

4. **البنوك و الصناديق الدولية** : هي البنوك ذات الصفة الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

ثالثا : وظائف البنوك:

للبنوك مجموعة من الوظائف و الأنشطة التي تدور دوما فيما يلي :

1. **تلقي الودائع** : تعتبر الودائع من أهم مصادر تمويل البنوك حيث تتلقى البنوك هذه الودائع مع امكانية سحبها من طرف أصحابها عند الطلب بواسطة شيكات.

2. **القروض و السلفيات** : تقوم البنوك بمنح أموال إلى شخص آخر على أن يلتزم بضمانها مقابل فائدة لمدة معينة.

3. **خلق الائتمان** : بمعنى خلق النقود المصرفية أي مبادلة مال بآخر بالتزام بوفاء مقبل بعبارة أخرى تنزل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن المال على استعادته منه فيما بعد.

4. **النشاطات على الأوراق المالية** : يقوم البنك بشراء و بيع الأوراق المالية أو حفظها بصفة أمانة و تحصيل فوائدها للمستفيدين ،كما يتلقى اكتتابات الأفراد و المؤسسات في الأوراق المالية بالنيابة عن الشركات التي تصدرها.

5. **عمليات على العملة الصعبة** : يقصد بها العمليات التي تغطي الأنشطة الخاصة بالعملة الأجنبية و من أبرز هذه العمليات شراء و بيع العملات الأجنبية.

6. **خصم الأوراق التجارية** : خصمها أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع.[1]

المطلب الثاني : النظام المحاسبي البنكي في ظل النظام الحاسبي المالي (SCF).

أولا : مفهوم النظام المحاسبي المالي[2]:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، فحسب المادة 03 من نفس القانون فإن المحاسبة المالية نظام يقوم بتنظيم المعلومة المالية و ذلك بكتابة و تسجيل معلومات قاعدية بالأرقام و كذلك تقارير تعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية و المادية للمؤسسة.

يمكن تمثيل مكونات النظام الحاسبي المالي في الشكل التالي :

[1] صبيحي عبد الرحمن ، **التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012،ص47-48.

[2] المادة 03 من **القانون رقم 11.07 المتضمن النظام المحاسبي المالي** . الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2007/11/25 . الجزائر.

الشكل (1-1) : مكونات النظام المحاسبي المالي.

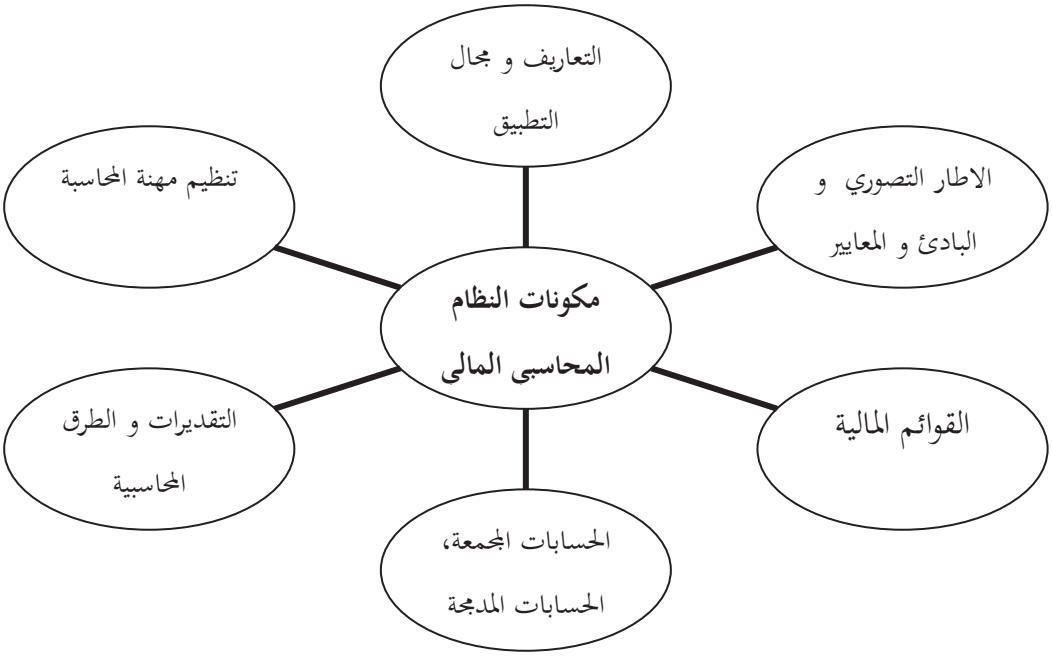

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على القانون 07-11.

ثانيا : خصائص النظام المحاسبي البنكي.

تتميز محاسبة القطاع البنكي بهذه الخصائص:

- خضوع البنوك لتشريعات و قوانين تضعها اللجنة المصرفية.[1]

- الاتصالات من المراكز و الوحدات لغرض اتمام العمليات الكثيرة جدا و تعقد شبكة المفاوضات مع تمركز المحاسبة في الادارة العامة.

- يتميز النظام المصرفي بالدقة و الأمانة و سرعة معالجة العمليات.

- تتميز العمليات المصرفية بتشابهها و تشابكها و كثرتها و معدل تكرارها الهائل مثل عمليات الايداع و السحب ، مما يستدعي فتح العديد من الحسابات.

- تتميز بعض الأنشطة المصرفية بطول مدة معالجتها المحاسبية مثل الديون الطويلة الأجل.

[1] رحيم حسين ، بن فرج زوينة ، **المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات** ، الجزء الأول ، المركز الجامعي لبرج بوعريريج.

– تؤدي بعض الأنشطة و الخدمات المصرفية إلى تسجيلات و معالجات محاسبية معقدة (مثل المشتقات المالية).

– أهمية العمليات خارج الميزانية التي لا تغطي فقط عمليات الالتزام العادية بل العمليات بالعملة الصعبة و الأدوات المالية لأجل أيضا.[1]

ثالثا : مدونة الحسابات البنكية.

ألزم المشرع الجزائري الكيانات – بما فيها البنوك – تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداءا من جانفي 2010، حيث ألغت المادة 07 من النظام رقم 09-04 النظام رقم 92-80 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي[2] و شملت المدونة الجديدة [3] الأصناف التالية:

الصنف 1 : عمليات الخزينة و عمليات ما بين البنوك.

الصنف 2 : حسابات العمليات مابين الزبائن.

الصنف 3 : حافظة الأوراق المالية و حسابات التسوية.

الصنف 4 : القيم الثابتة.

الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة.

الصنف 6 : الأعباء.

الصنف 7 : النواتج.

الصنف 9 : خارج الميزانية.

[1] مرزاقة صالح ، بوهرين فتيحة ، **كفاءة معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية** ، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق ، بسوق أهراس 25-26 ماي 2010 ، ص 17-18.

[2] Règlement de la Banque d'Algerie n°92-80 du 17 Novembre 1992.

[3] Règlement de la Banque d'Algerie n°09-04 du 23 Juillet 2009.

ثالثا : القوائم المالية البنكية.

1. مفهوم القوائم المالية:

هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي حيث تعتبر الأداة الرئيسية التي تمكن الكيانات من ايصال المعلومات إلى الأطراف المعنية باستخدام معلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي و تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

القوائم المالية وسيلة للتعبير عن الوضعية المالية للكيان خلال فترة زمنية معينة حيث يلتزم كونه يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي بنشر خمسة كشوف مالية[2] متمثلة في :

- **قائمة المركز المالي** : تصف الميزانية عناصر الأصول و الخصوم كل على حدى و تعرض بصورة منفصلة عناصر جارية و غير جارية لكليهما.

- **قائمة الدخل** : و تبرز ملخص الأعباء و المنتجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، و يبرز النتيجة الصافية للكيان سواء كانت ربحا أو خسارة.

- **قائمة التدفقات النقدية** : هي كشف يعطي مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد السيولة و يظهر معلومات حول استخدام هذه السيولة و يمكن اعدادها بطريقة مباشرة و غير مباشرة.

- **قائمة حركة رؤوس الأموال** : تشكل هذه القائمة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلا سنة مالية.

- **الملاحق** : يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات سردية و ملاحظات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

و مما سبق نستنتج أهداف القوائم المالية :

[1] قوادري محمد ، **قياس بنود القوائم المالي وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs** ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2010 ، ص 47.

[2] لجنة النشر م.م.ز.ع ، **النظام المحاسبي المالي** ، Pages Bleux ، أفريل 2010 ، ص15-16.

- القوائم المالية وسيلة اتصال بين الكيان و مختلف الأطراف ذات العلاقة و التي هي بحاجة إلى المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

- القوائم المالية وسيلة لتقييم أداء الكيان و الحكم على كفاءته.

- تساعد القوائم المالية مختلف الأطراف في أمس الحاجة للمعلومة المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة.

2. الخصائص النوعية للقوائم المالية.

- **القابلية للفهم** : أن تكون المعلومة مفهومة عند مستوى علمي مناسب لمستخدها.[1]

- **الملائمة** : يجب أن المعلومة المالية تناسب و تفيد و تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية.[2]

- **الموثوقية** : تكون المعلومة موثوقة إذا كانت صادقة و خالية من الأخطاء الهامة و التحيز.

- **القابلية للمقارنة** : تسمح لمستخدم القوائم المالية مقارنة معلوماتها عبر الزمن و عبر المنشآت.[3]

3. القوائم المالية البنكية[4].

كانت البنوك و المؤسسات المالية تعد قوائمها المالية وفقا للمخطط الوطني البنكي السابق[5] الصادر في النظام 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 حيث شملت تلك القوائم : الميزانية و خارج الميزانية و جدول حساب النتيجة.

[1] بن نوى مصطفى، عجلية محمد ، **شفافية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية مفاهيم و تصورات** ،

[2] أوسرير منور ، مجبر محمد ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية** ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب و تطبيقات و آفاق ، 17-18 جانفي 2010 ، ص .3

[3] معايير المحاسبة المصرية ، **إعداد و عرض القوائم المالية**.

[4] النظام رقم 09-05، **إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها** ، الجريدة الرسمية عدد 76 الصادرة في 2009/12/29

[5] Règlement de la Banque d'Algerie n°92-09 du 17 Novembre 1992.

يهدف النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 إلى تحديد شروط إعداد و نشر القوائم المالية البنكية ، فحسب هذا النظام فإن القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية تتكون من الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، تغير الأموال الخاصة ، الملحق ، و يجب إعداد هذه القوائم وفقا للمناذج النمطية الملحقة بالنظام رقم 09-05.

المبحث الثاني : دراسات سابقة.

قام العديد من الباحثين في المحاسبة بالعديد من الدراسات في ميدان المحاسبة البنكية و في هذا المبحث نوجز عدد منها.

المطلب الأول : دراسات بمستوى ماجستير و دراسات أجنبية.

1. Shamim Hossain And Abdul Alim Baser , 2011 , Compliance Of IAS-30 : A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh.

شاميم حسين ، عبد العليم باسر ، 2011 ، دراسة بعنوان مدى الخضوع لـ IAS-30 : دراسة حالة بنوك بانغلاديش المتخصصة.[1]

حاول الباحثان من خلال هذا المقال التدقيق في المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك و معرفة مدى تطبيق البنوك في بنغلادش للمعايير المحاسبية الدولية و كذلك درجة الانحراف عن تطبيق المعيار ، و لمعرفة مدى تطبيق هذه البنوك للمعايير المحاسبية الدولية قام الباحثان بإجراء دراسة في التقارير المالية لعينة من البنوك في بنغلاديش و خلصا إلى أن طبيعة العمليات في القطاع البنكي مختلفة عنها في المؤسسات الأخرى و أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 يناسب تلك العمليات بالرغم من ابطال هذا المعيار و استبداله بمعيار الابلاغ المالي رقم 07 ، من هنا فإن تطبيق المعيار المحاسبي 30 في بنغلاديش لا يزال مهما.

[1] Shamim Houssain, Abdul Alim Baser, **Compliance Of IAS 30: A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh,** Research Journal Of Finance And Accounting, Bangladesh,2011.

2.مريم صغير موح ، 2010، بعنوان القوائم المالية البنكية في ظل معاييير المحاسبة الدولية.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اعداد القوائم المالية في البنوك التجارية و معرفة مدي تأهل البنوك التجارية الجزائرية للتحول إلى بنوك شاملة و توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرار على المستوى الداخلي و الخارجي و دراسة مستوى التزام البنوك التجارية بنشر القوائم المالية و الحكم على درجة الافصاح فيها ، و قد خلصت الباحثة إلى ضرورة تطبيق معايير الابلاغ المالي كي تتم عملية مقارنة اداء البنوك الوطنية مع البنوك العالمية بشكل صحيح و كي تكون قرارات مستخدمي قوائمها المالية قرارات رشيدة.

3.فتاح محمد ، 2001 ، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه.[2]

يهدف الباحث من وراء هذه الدراسة من التحقق من مدى الحاجة لمحاسبة البنوك و مدى التزام البنوك و المؤسسات المالية النقدية بتطبيق المخطط الوطني المحاسبي.

و خلص الباحث إلى أن العمليات البنكية لم تعد أمرا محصورا في نطاق ضيق فقط بل أصبحت عملية يومية تضم قطاعا واسعا من المتعاملين و الأفراد و المؤسسات و المنظمات ،كما وجد أن للبنوك صناعة ذات خصائص فريدة و مميزة و بالتالي فإن المعالجات المحاسبية اللازمة لتلك الصناعة سوف تختلف بالضرورة عن تلك الصناعات الأخرى ، و أضاف أن المخطط الوطني المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية طرح بشكل عام و لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك من البنوك مما جعل تطبقه يعرف تأخرا آن ذاك و أدى ذلك إلى قيام كل بنك أو مؤسسة مالية بتشكيل مخطط حسابات خاص بها مما نتج عنه اختلافات جزئية بين هذه البنوك و المؤسسات المالية.

[1] مريم صغير موح ، **القوائم المالية البنكية وفق المعايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2010.

[2] فتاح محمد ، **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه** ، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001.

المطلب الثاني : دراسات بمستوى ماستر.

1.بكاري جليلة ،2010 ، القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي و الحكم على درجة الافصاح فيها و ابراز أهمية التقارير المالية في عملية اتخاذ القرار على المستوى الداخلي و الخارجي.

استخلصت الباحثة ضرورة اعداد قوائم مالية بنكية وفق قوانين النظام المحاسبي المالي و تطبيق معايير الابلاغ المالي رقم 07: الأدوات المالية.

2.صبيحي عبد الرحمن ،2010 ، التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي في ظل النظام المحاسبي المالي.[2]

يهدف هذا البحث إلى اعطاء صورة عن المحاسبة البنكية و الاطلاع على المخرجات النهائية لنظام المحاسبة في القطاع البنكي و المتمثلة في القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي، خلص الباحث إلى و جود قصور في تطبيق النظام المحاسبي المال في البنك و اقتصر تطبيقه إلا في القوائم المالية و كذلك صعوبة تطبيق النظام في ظل البيئة الجزائرية.

3.عيساوي سعيدة ،2010 ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين.[3]

تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى اكتشاف أهم الاختلافات بين المخطط الوطني للتأمينات و النظام المحاسبي المالي للتأمينات و قد خلصت إلى أن النظام المحاسبي المالي للتأمينات مستمد من الخطط الوطني المحاسبي للتأمينات و أن الهدف من النظام المحاسبي للتأمينات التغيير لا الاصرح، و يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص تميزه عن باقي القطاعات الأخرى من أبرزها خصوصية الحاسابات.

---

[1] بكاري جليلة ، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

[2] صبحي عبد الرحمن ، **التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

[3] عيساوي سعيدة ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين** ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

المطلب الثالث : ما يميز هذه الدراسة.

من أهم ما يميز دراسة الباحث عن الدراسات الأخرى ما يلي :

- الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة سنة 2011 أي بعد عام من تطبيق SCF.

- مكان هذه الدراسة يختلف عن الدراسات السابقة حيث أن بنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر هو بنك تجاري عربي أجنبي خاص.

- لم تحمل الدراسات السابقة في صفحاتها مقارنة بين المخطط الوطني و النظام الحاسبي البنكي.

- هذه الدراسة و دراسة **أثر النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين** تتشابهان في كونهما تعالجان أحد مواضيع المحاسبة الخاصة ، لكن يختلفان في ميدان الدراسة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أهم الخصوصيات التي تتميز بها البنوك التي لأجل ذلك تم انشاء محاسبة خاصة من ثم نظام محاسبي مالي بنكي يلائم تلك الخصوصيات قصد تبسيط و تنظيم المعاملات في القطاع البنكي ، و تم استعرض مجموعة من الدراسات التي درست المحاسبة البنكية سواء من وجهة نظر المعايير المحاسبية الدولية أو النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني: محاسبة البنوك.

تمهيد:

تتميز العمليات المصرفية بالتفرع والتعدد وضرورة السرعة والدقة في التنفيذ، ومن هنا فمحاسبة المصارف مهما كان نوعها خاصة التجارية يجب أن تكون على درجة من المرونة والوضوح كفيلة بإثبات القيود المتعلقة بهذه العمليات المصرفية وتصنيف الحسابات وتبويبها بحيث يستمر استخراج الأوضاع والبيانات والتقارير والمعلومات اللازمة في كل وقت وبسرعة كافية.

لذلك ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى النظام المحاسبي للبنوك وكيفية التسجيل المحاسبي فيها، وما مدى أهمية ومكانة المحاسبة في البنوك .

المبحث الأول: النظام المحاسبي للبنوك:

تتركز دراسة النظام المحاسبي للبنوك التجارية على كيفية تحقيق الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أموال المودعين، وكيفية تدقق المعلومات في النظام المحاسبي بين أقسام البنك المختلفة حتى الوصول إلى القوائم المالية النهائية سواء كانت قوائم مالية يومية أو شهرية أو سنوية،وحتى تتبين الحلقات المختلفة لنظم الضبط الداخلي التي تضعها معظم البنوك التجارية لحماية أموال المودعين سوف نتناول فيما يلي إلى كل من الخصائص والأسس التي يقوم عليها النظام المحاسبي في البنوك لأنه يعتبر العمود الفقري لنظام الرقابة الداخلية في هذه المنشأة (البنوك).

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي:

لا يوجد تعريف وحيد مقبول للنظام المحاسبي وذلك بسبب اختلاف الأشخاص المعنيون بتعريف النظام المحاسبي:

فمنهم من يرى أن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندة والدفترية.

وبعضهم الآخر يعده أداة لتحقيق بعض الأهداف والوظائف وذلك من خلال تمكين الإدارة من التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقييم.من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وبإشرافها [1].

وبالتالي يمكننا القول بأن النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشتمل على القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد البنوك على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام وتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال البنوك ويعتبر تشغيل البيانات من أهم الأنشطة التي ينطوي عليها النظام المحاسبي لهذا يمكن اعتباره كمشغل للبيانات.

ويتم تصميم وتعديل النظام المحاسبي بإحدى الطرق التالية [2]:

1- بواسطة مالك المنشأة التي قد تستخدم بعض النظم البسيطة.

2- بواسطة مستخدمي النظم المحترفين الذين يختصون في هذا العمل، ويسعى مالك المنشأة دائما إلى وضع نظامه المحاسبي بأقل تكلفة، ونجد أن النظام المحاسبي الذي يطبق في الوحدات التي تهدف إلى المصلحة الاقتصادية أي التي تهدف إلى تحقيق الربح تحكمه أسس ومبادئ وقواعد تختلف عن تلك الوحدات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة اجتماعية أي غير هادفة إلى تحقيق الربح.

المطلب الثاني : خصائص النظام المحاسبي و أهدافه.

1- خصائص النظام المحاسبي:

(1)أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة ، محاسبة المنشآت المالية "تصميم النظام المحاسبي "، لبنان، دار النهضة العربية، 1986 ، ص 10.

(2) نفس المرجع ، ص20 .

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على البنوك فإن هناك بعض التقارير والقوائم التي تلتزم البنوك التجارية بتقديمها للبنك المركزي و من أهمها[1]:

1- كشف سيولة البنك التجاري.

2- المركز المالي للبنك في نهاية كل شهر.

3- مجموعة من القوائم و التقارير و التي تتضمن:

أ- تقرير عن الودائع المختلفة و عدد حسابات الإيداع.

ب- حجم المسحوبات و الإيداعات بالحسابات الجارية.

ج- تقرير عن مبيعات ومشتريات الأوراق المالية و قيمتها و نسبة الأوراق المالية.

د- تقرير عن العملات الأجنبية الموجودة لدى البنك.

وحتى يتمكن البنك التجاري من الوفاء بالتزاماته التي ذكرت سابقا فإن عامل السرعة و الدقة في إعداد البيانات و المعلومات الواجب توفرها فيها يعتبران من الأركان الهامة التي يرتكز عليها النظام المحاسبي في البنك التجاري.

ويتطلب تحقيق هذه الأركان أن يتسم النظام المحاسبي للبنوك بالخصائص التالي:

1- القدرة على موافاة إدارة البنك الداخلية و كذا سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفصيلات المطلوبة و بصفة خاصة:

أ- تحليل أصول البنك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها إلى نقدية بسرعة و سهولة.

ب- تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة.

ج- تحليل حسابات الاحتياطات المختلفة لتحديد القرض من تكوين الاحتياطات.

د- تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها، كما يجب تحليل المصروفات وفقا للأقسام المختلفة بالبنك و تقسيمها وفقا لطبيعتها.

2- توافر نظام محكم للضبط الداخلي و يتوقف ذلك عن طريق تشغيل النظام، وبصفة عامة فإنه يجب أن تكون الحسابات العامة بدفتر الأستاذ بالعدد المطلوب و الكافي لتحقيق أقصى قدر من الرقابة.

3- القدرة على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف و توزيعها على الأقسام.

4- القدرة على توفير المعلومات التي تتطلبها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود أيضا في التوفير تلك المعلومات.

5- القدرة على توفير المعلومات اللازمة لإعداد الإقرارات الضريبية[2].

وهذه الخصائص تتمثل في المعلومات والبيانات التي تتعلق بالنظام المحاسبي وتماشيا معها فإن النظام المحاسبي في البنوك التجارية يقوم عن مبدأ تقسيم البنك إلى مجموعة من الأقسام بحيث يقوم كل قسم منها بإثبات عمليات في مجموعة من سجلات والدفاتر البيانية التي تخصه.

وهناك خصائص تتعلق بالحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي وهي:

(1)أميرة إبراهيم عثمان، محمد عباس البدوري،النظم المحاسبية الخاصة ،الإسكندرية ،مطبعة الإنتصار ،2000 ،ص102 .

(2)فائق شقير،عاطف الأخرص، عبد الرحمن سالم،مرجع سبق ذكره، ص .30

1- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك بالأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء أول بأول وعلى البنك أن يوازي بين السرعة من جهة ويبين الدقة من جهة أخرى ويبين تكاليف بلوغ هذه السرعة أو الدقة

2- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزحم العمليات المالية المختلفة والمتكررة[1].

3- ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق .

4- تصميم الدورة المحاسبية شكل يتحاشى التكرار بين موظف وأخر أو قسم وأخر بحيث أن كل عملية تقتضي طبيعتها تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم.

5- يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى عمولة.

6- يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود مثل عمليات وأوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تأمين سلف.....الخ.

7- يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الايدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في انجاز القرارات السليمة.

8- إن يكون البيانات أو مستندات القيد للعمليات التي تقتضي طبيعتها أن يتم تداولها بين أكثر من موظف وأكثر من قسم.

وهناك خصائص أخرى تتميز بتسجيل القيود المحاسبة وهي كما يلي [2]:

- يستخرج رصيد الحساب بعد كل عملية مباشرة.
- تتمركز الحسابات كلها أو جميعها في قسم المحاسبة العامة.
- لكل قسم من أقسام البنك دفاتر وسجلات ومستنداته الخاصة به .
- تجهيز عدد كبير من الكشوفات والتقارير المالية .
- تكتب القيود الخاصة بكل قسم وترسل إلى قسم المحاسبة العامة لإثباتها باليومية العامة ومن ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ العام.

2- أهداف النظام المحاسبي في البنوك

اتضح مما سبق أن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة المصرفية إلى أي تطبيقه فحسب، بل هو وسيلة لتحقيق بعض الأهداف وهي [3]:

- ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لأغراض الرقابة وتقيم الأداء.

(1)فائق شقير،عاطف الأخرص، عبد الرحمن سالم،مرجع سبق ذكره، ص 30 .

(2)عبد الحليم كراجة،محاسبة البنوك، الأردن،دار الصفاء للنشر،2000 ،ص23 .

(3)عبد الإله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره،ص47.

- إنتاج التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية، ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب، وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية،كالبنك المركزي،ووزارة المالية،والمستثمرين و المتعاملين مع البنك بشكل عام.
- تحقيق الدقة والإنجاز الصحيح في تنفيذ العمليات المحاسبية .

4- تحقيق السرعة في الأعمال المحاسبية نظرا لاتساع حجم هذه الأعمال وحتى يمكن عمل ميزان المراجعة اليومي والمطابقات اليومية..

- تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقة وذلك بجعل النظام مرنا بحيث يمكن تطبيقيه بسهولة.
- تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية. .

وفي الشكل الثاني يبين ويشكل مختصر أهم الخصائص المميزة للنظام المحاسبي للبنوك.

الشكل (II-1): خصائص النظام المحاسبي للبنوك

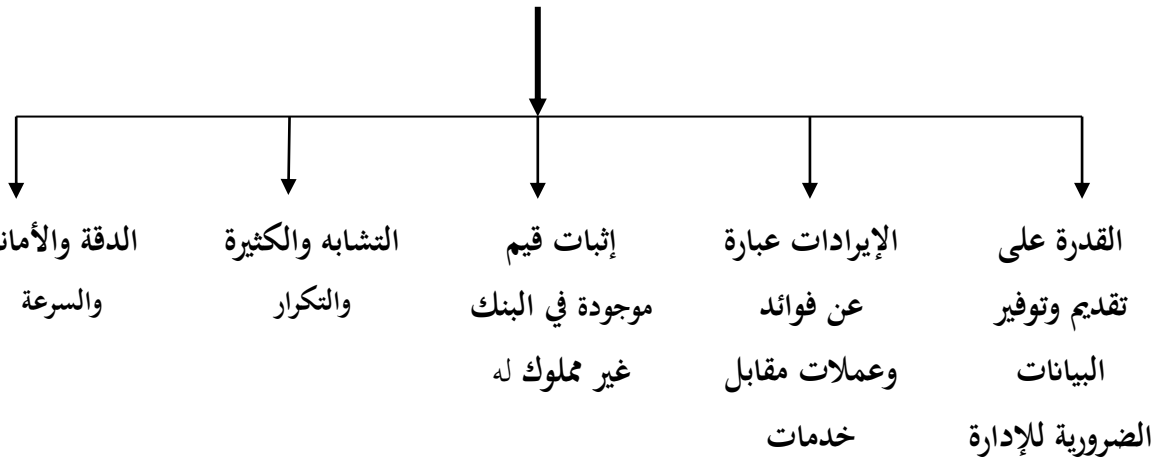

المصدر: فائق شقير وآخرون ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث:عناصر النظام المحاسبي للبنوك و أركانه.

1- عناصر النظام المحاسبي

تختلف العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات،لذا تختلف النظم المحاسبة التي تتبع في كل منها،لهذا يعتمد النظام المحاسبي في أي منشأة مالية بما في ذلك البنوك على عدة مقومات أو عناصر أساسية حيث يمكن اعتبارها مشتركة في جميع النظم المحاسبية،التي تمكن له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه. وتتمثل هذه العناصر فيما يلي[1]:

أ- **المجموعة المستندية:**

وهي من أهم عناصر النظام المحاسبي وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات المصرفية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي مصدر القيد الأولى في النظام المحاسبي،وهي مستندات أصولية كإشعارات الخصم والإضافة والشيكات والأوراق التجارية ،والمجموعة المستندية في البنوك كما في غيرها من المنشآت، تتكون من نوعين من المستندات[2] .

a. **مستندات داخلية:** وهي التي يتم إيداعها من قبل البنك لتلاءم طبيعة عمله ونظامه المحاسبي المتبع مثل إيصالات الإيداع والقبض ومستندات الخصم والإضافة واستلام الأمانات،إخطارات الموافقة على فتح الاعتماد –كشوف الحركة اليومية- كشوف حساب العملاء...الخ

b. **مستندات خارجية:** وهي التي يتم إعدادها بواسطة العملاء وغيرهم مثل فسائم الإيداع وأصالات السحب النقدية وحوافظ إيداع الكمبيالات وغيرها وأيضا طلب فتح الاعتماد ألمستندي،طلب فتح الائتمان، تراخيص الاستيراد...الخ

ولا شك إن طبيعة عمل البنوك و ضرورة مراعاة قواعد الضبط الداخلي والمحاسبي في تثبيت العمليات،فإنه يتم استخدام كلا النوعين من المستندات الخارجية في مجموعة من الدفات،بينما تستخدم المستندات الخارجية في القيد في مجموعة أخرى من الدفاتر.

ب- **المجموعة الدفترية:**

تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك تبعا لإخلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل وتجميع العمليات من قبل كل بنك،ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفقا لنظرية القيد المزدوج، وماهية هذه الدفاتر تحددها الطريقة المحاسبية المتبعة، وهناك أكثر من طريقة محاسبية فبمجال النشاط المصرفي ومن أهم هذه الطرق شيوعا هي:

* **الطريقة الفرنسية :** بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بمسك الدفاتر التالية:

- دفاتر اليوميات المساعدة. - دفتر الأستاذ المساعد.
- دفتر اليومية المركزية - دفتر الأستاذ العام.

و فيما يلي شكل توضيحي للدورة المحاسبية الخاصة بالطريقة الفرنسية:

الشكل (II-2): الدورة المحاسبية الخاصة بالطريقة الفرنسية.

(1)عبد الإله نعمة جعفر

(2)احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، مصر،دار الجامعة،2003، ص 47.

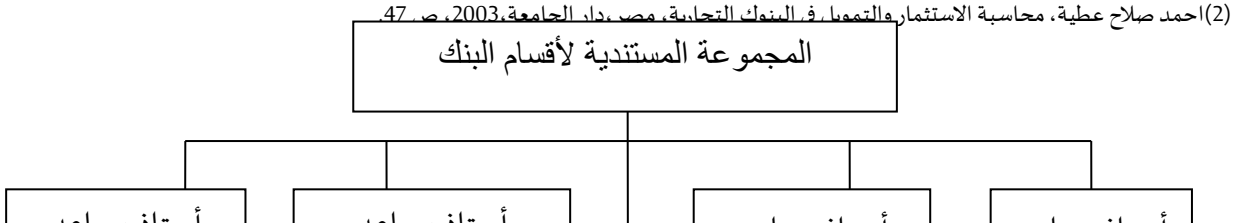

*** الطريقة الإنجليزية :** بموجب هذه الطريقة يقوم البنك باستخدام الدفاتر التالية:

- دفاتر اليوميات المساعدة.
- دفتر الأستاذ المساعد(الحسابات الشخصية)
- دفتر الأستاذ العام.

ويلاحظ عدم استخدام دفتر اليومية المركزية في هذه الطريقة، حيث يتم تسجيل جميع العمليات المصرفية من واقع مستنداتها في دفاتر اليوميات المساعدة التي يتم مسكها في أقسام البنك المختلفة، وفي هذه الدفاتر يتم ترحيل القيود إلى حساباتها المختصة في دفاتر الأستاذ المساعدة وفي نهاية كل فترة معينة تؤخذ مجاميع اليوميات المساعدة وترحل مباشرة إلى حساباتها المختصة في دفاتر الأستاذ العام، دون إستخدام دفتر اليومية المركزية، وفي نهاية كل يوم يتم عمل ميزان المراجعة من واقع حسابات الأستاذ العام.

3- دليل الحسابات:

هو عبارة عن قائمة، تتضمن أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة النشاط ،مصنفة بطريقة قابلة الاستخدام بسهولة،و التي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها، ودليل الحسابات في البنوك التجارية، هو أداة لتصنيف العمليات المصرفية المختلفة، في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة، تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام.

4- أدوات الرقابة(الإجراءات الرقابية):

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط،كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندة، والإجراءات الرقابية تشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية،وسلامة الأصول المختلفة،والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها التدفق الداخلي والتفتيش،وموازين المراجعة الدورية ،والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء...الخ[1].

5 - التقارير المحاسبية (القوائم المالية والكشوف الإحصائية):

وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية لأغراض معينة وبصفة دورية تعد أو غير دورية، وتختلف هذه من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها ومواعد تنظيمها،والجهة التي ستقدم إليها والمعلومات التي يجب أن تحتويها .

ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري هي نوعين:

أ/ تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك ومن أمثلتها:

-الموازنات التخطيطية.

الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي والتي تتضمن بيانا وافيا عن مصروفات البنك و إراداته .

(1)احمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص50.

-التقارير الأسبوعية أو الشهرية أو الفصلية وهو ما يعرف غنها بالتقارير الدورية والتي تعكس أسلوب أداء الأقسام الفنية في البنك لتقديم خدامات مصرفية للعملاء.

ب/ تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها، إلى البيانات والمعلومات التي يهمها الإطلاع عليها، فهناك بيانات مقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية. ومنها ما ترغب إدارة البنك الإطلاع عليه كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام وغيرها.

6- الآلات والمعدات:

وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة،ولمعالجة هذه البيانات، فقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة،وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا[1].

7- التعليمات الإجرائية:

وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفات، وطرق اجراء تلك المعلومات،ومواعيدها بالإضافة الى عمليات مراجعة القيد والتحقيق من اتباع التعليمات الموضوعة.

8- **النظرية المحاسبية:**

يقوم النظام المحاسبي المصرفي على اساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن كل عملية تجارية ذات اثر مالي تؤثر على طرفين تجعل احدهما مدينا وآخر دائنا بنفس القيمة.

9- الطريقة المحاسبية:

يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام الطريقة الفرنسية والطريقة الانجليزية ولقد تطرقنا هاتين الطريقتين على العنصر السابق [2].

10-الموظفون :

وهم الذين توكل اليهم مهام تنفيذ النظام فيجب ان يستوعب هؤلاء خطوات النظام و إجراءاته كي يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه[3].

وفيما يلي: شكل يبين عناصر النظام المحاسبي للبنوك:

الشكل (II-3): عناصر النظام المحاسبي للبنوك.

(1)خاالد أمين عبد لله، مرجع سبق ذكره، ص:46.

(2)نفس المرجع،ص: 46 .

(1)عبد الإله نعمة جعفر،مرجع سبق ذكر، ص 69 .

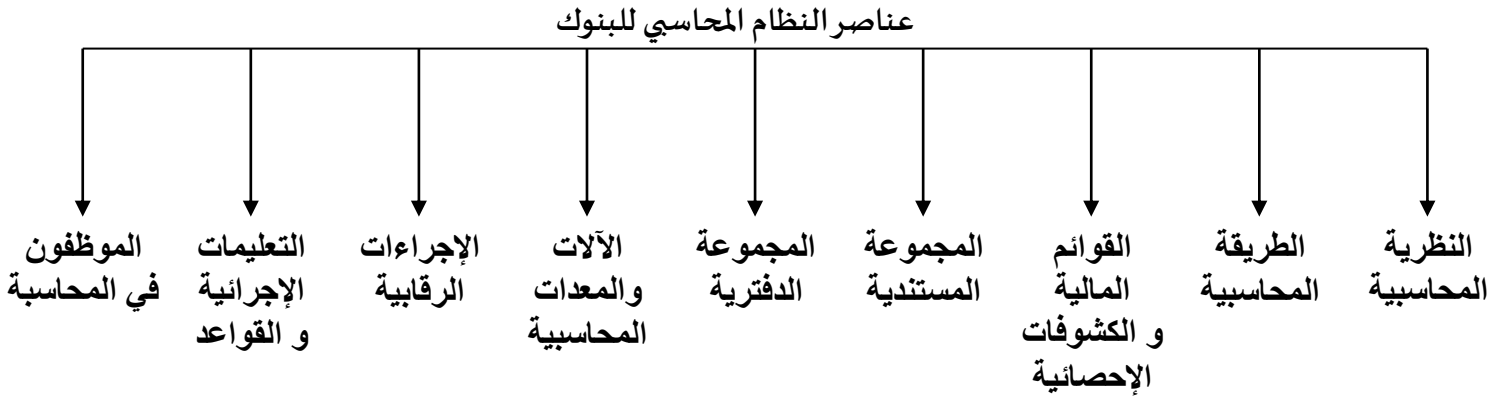

المصدر: فائق شقير و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2- أركان النظام المحاسبي للبنوك

من التعريف السابق للنظام المحاسبي يتبين ان هناك أركان للنظام المحاسبي والتي تتمثل في الأتي:

أ/ مجموعة المبادئ والأسس والنظريات

ب/ مجموعة الإجراءات الآلية التي ينفذ بها العمل

ت/ مجموعة الأفراد العاملين في العمل المحاسبي

ث/ مجموعة الدفاتر والمستندات و النماذج التي تستعمل في العمل المحاسبي.

المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك:

يمكن تلخيص مما سبق المبادئ العامة التي تحكم النظام المحاسبي للبنوك بصفة عامة إلى[1]:

1) يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مراعاة إدارة البنوك الداخلية وكذا سلطات الرقابة على البنوك بالبيانات الضرورية وصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه البيانات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفاصيل التالية:

أ- يجب تحليل أصول البنوك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها للنقدية.

ب- يجب تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة.

ج- يجب تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها.

د- كما يجب تحليل النفقات (المصروفات) وفقا للأقسام المختلفة للبنك وأيضا يجب تقسيمها وفقا لطبيعتها (مرتبات وأجور وإيجارات).

لان هذه المعلومات تساعد على إعداد قائمة بالإرادات والمصروفات المتعلقة بكل فسم من أقسام البنك والتي تساعد أيضا على تقييم الداخلي لهذه الأقسام .

2) يجب أن ينطوي النظام المحاسبي على نظام محكم للضبط الداخلي.

3) يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف لأغراض إدارية مختلفة.

(1)احمد نور ، بسيوني شحات، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .

4) يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مد البيانات التي تحتاجها سلطات الإشراف و الرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير للحصول على تلك البيانات

وفي الأخير ينبغي أن يكون في الإمكان وبمجهود قليل الحصول على البيانات اللازمة لإعداد قرارات الضريبة المختلفة.

وأيضا يقوم النظام المحاسبي للبنوك على مبادئ المحاسبة العامة (المالية) وهذه المبادئ هي[1]:

1) مبدأ مقابلة الإرادات بالمصروفات:

يقتضى هذا المبدأ مقابلة إرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة، ويرتبط مبدأ المقابلة بمبدأ الاستمرار ومبدأ تقسيم حياة المشروع إلى عدة من الفترات الزمنية (السنة المالية) .

كما يرتبط مبدأ المقابلة بأساس الاستحقاق للمحاسبة عن الإيرادات والمصروفات والذي يقتضي تسجيل الإرادات الخاصة بالستة المالية سواء تم تحصيلها أو سوف تحصل وكذلك تسجيل المصروفات الخاصة بالنسبة للسنة المالية سواء دفعها أو سوف تدفع .

2/ مبدأ تحقق الإيرادات :

أثار كثير من التساؤلات حول مبدأ تحقيق الإيراد من حيث الشروط الواجبة لتحقيق الإيراد و متى يتم إثبات الإيراد من بيع المنتجات أو الخدمات في الدفاتر المحاسبية وكذا الطرق والإجراءات المحاسبية المختلفة لتطبيق هذا المبدأ .

3/ مبدأ التكلفة التاريخية :

يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول،بالدفاتر المحاسبية بكل التكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ الشراء حتى صلاحية الاستعمال .

4/ مبدأ الافصاح :

يقتضي هذا المبدأ ضرورة إظهار كل المعلومات المحاسبية التي تهتم بالمستثمرين والعملاء والدائنين عند نشر التقارير المالية .

ويترتب على تطبيق هذا المبدأ ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وكذا بيان الخسائر المحتملة والأحداث الاقتصادية التي قد تأثر على نتيجة نشاط أي مشروع من بينهم البنوك.

5/مبدأ الحيطة و الحذر:

يرتبط مبدأ الحيطة والحذر بمبدأ تحقق الإيراد ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث تقتضي الحيطة والحذر عدم الأخذ في الحسبان أي أرباح إلا إذا تحققت فعلا،بينما تؤخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة، وهذا يعني عدم المعالات في إثبات الإيرادات بالدفاتر المحاسبية أو إثبات أي أرباح متوقعة في المستقبل إلى أن تتم التأكد من تحصيل الإيراد أو تحقيق الربح وعلى العكس من ذلك إثبات أي خسائر متوقعة في المستقبل طالما أن هذه الخسائر مؤكدة أو محتملة وتم تقدير القيمة المالية لها.

(1)محمود ابراهيم عبد السلام، مبادئ المحاسبة المالية، الجزءالاول ، مصر ، مكتبة الاشعاع الفنية ، 1999،ص 29 .

وخلاصة القول إن الهدف من الحيطة والحذر في النهاية هو المحافظة على راس المال المستثمر وعدم توزيع جزء منه في صورة أرباح[1].

المبحث الثاني: مكانة المحاسبة في البنوك.

إن المحاسبة في مجال النشاط المصرفي ما هي إلا تطبيق لنفس المبادئ والأسس والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية والشيء الذي يختلف في هذا الأمر هو أن المحاسبة في البنوك تتطلب من المحاسب فهما خاصا وعميقا لطبيعة العمليات المالية المصرفية لكي يقوم بإثباتها في السجلات والدفاتر المحاسبية بشكل ينسجم مع الهدف من المحاسبة في هذا النشاط (البنوك).

لهذا سوف نتناول من خلال هذا المبحث إلى خصائص وطبيعة وأهمية المحاسبة في النشاط المصرفي وما هي الدفاتر والسجلات التي يمسكها المحاسب في البنوك وما هي مراحل التسجيل المحاسبي.

المطلب الأول: طبيعة المحاسبة في البنوك.

إن دراسة طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي وفي البنوك التجارية على وجه الخصوص يعني معرفة الخصائص العامة لطبيعة العمل في هذا الجهاز والسمات الخاصة التي تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى، حيث تمكن هذه الدراسة في دراسة خصائص الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء من جهة ودراسة اثر السمات الخاصة للجهاز المصرفي والمؤثر على طبيعة المحاسبة المطبقة من جهة أخرى.

1- **خصائص الخدمات المصرفية :**

هناك مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من القطاعات في تقديم الخدمات وذلك نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها وأنشطتها المصرفية مما يعطي خصائص ومميزات تتميز بها المحاسبة في البنوك.

ومن أهم هذه الخصائص التي تمتاز بها الخدمات المصرفية هي:[2]

- يتمثل المنتج النهائي للبنوك التجارية في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة،حيث تحقق البنوك دخلها من عمليات الإقراض لفترات زمنية محددة نظير فائدة معلومة يتم تحصيلها دوريا بمرور فترات معينة،والتي يتم التعبير عنها في صورة "الدخل من الفوائد" وهو بمثابة إيراد المبيعات في منشاة الأعمال،من ناحية أخرى تدفع البنوك فوائد للمودعين نظير إيداع أموالهم لفترات زمنية محددة وهو ما يمكن أن نطلق عليه "التكلفة الزمنية للنقود" وتعبر عنها في صورة "مصروف الفوائد" التي تقابل "تكلفة المبيعات" والفرق بينهما يطلق عليه صافي الدخل من الفوائد وهو ما يوازي مجمل الربح في باقي المنشآت الأعمال.

-تحتكر البنوك التجارية تقديم الخدمات المصرفية لا يمكن تقديمها المنشات الأخرى مثل خدمات قبول الودائع ومنح الائتمان وتحويل الأموال لبنوك أخرى، واستلام الأموال من بنوك أخرى والسحب من الودائع، وغيرها من الخدمات.

(1)محمود ابراهيم عبد السلام،مرجع سبق ذكره،ص30.

(2) احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص43.

-تعد البنوك بمثابة وسطاء ماليون بين جموع المدخرين وبين راغبي الاقتراض وبتوفير هذه الخدمة تكون البنوك قد حققت النمو الاقتصادي للمجتمع من خلال تجميع المدخرات ومنح الائتمان.

-توجد تدفقات نقدية مستمرة من والى البنوك، وتعد تلك بمثابة طبيعة فريدة، وبطبيعة الحال تنتج التدفقات من جراء التعاملات اليومية بالنقود سواء في صورة إيداعات أو مسحوبات.

وهناك خصائص أخرى تمتاز بها الأنشطة المصرفية هي[1]:

- إن الخدمات المصرفية تباع ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت أي انعدام فارق الزمن بين الإنتاج والاستهلاك.
- إن معظم تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية تعتبر من التكاليف الثابتة كالأجور وهذه التكاليف يجب أن يتحملها البنك بصفة دائمة مهما يتغير حجم الطلب على خدماته.

وبناءا على مجموعة هذه الخصائص فان للمحاسبة في النشاط المصرفي أيضا تميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الأنشطة بالرغم من أنها تعتمد على تطبيق نفس المبادئ والقواعد الخاصة بالمحاسبة المالية.

2- خصائص محاسبة البنوك

تتميز محاسبة البنوك بعدة خصائص أهمها:

- إن مجال العمل المصرفي ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنك من العملاء على شكل حسابات جارية وودائع بآجال مختلفة وغيرها من التصرفات التي تشكل التزاما ماليا على البنك وبالتالي فإن وظيفة المحاسبة في البنوك لا تعتبر وظيفة مساعدة بل تنصرف إلى صميم العمل المصرفي وترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو العمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر و السجلات حفاظا على حقوق البنك من جهة وحقوق الغير على البنك من جهة أخرى.
- إن ظروف وطبيعة العمل في النشاط المصرفي تستلزم السرعة والدقة في الأداء وهو ما يعني ضرورة تسجيل العمليات المصرفية في كشوف خاصة بها بل حصولها من واقع المستندات المقررة لها وترحيلها إلى الدفاتر واليوميات يوما بيوم لغرض الوقوف على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الخاصة بالعملاء، وتنظيم الكشوف اللازمة من خلاصة نشاط كل قسم من أقسام البنك بشكل دقيق بغرض تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد أولا بأول.
- نظرا لارتباط النظام المصرفي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة وبالتالي خضوعه لمجموعة من التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه بما يخدم التنمية الاقتصادية ، فإن ذلك يعطي للمحاسبة مهمة استثنائية وهو توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن كافة أوجه النشاط المصرفي لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة المركزية من خارج الجهاز المصرفي.
- إن محاسبة البنوك ترتكز على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية والتي تشكل في مجموعها النظام المحاسبي و الذي يعتبر أحد مصادر المعلومات المهمة للإدارة البنكية لتوفير البيانات التي تحتاجها عن مجمل نشاط البنك لتوفير الرقابة الكافية على موارد البنك واستخداماتها بأعلى كفاءة ممكنة.

(1) عبد الاله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص37.

وهناك خصائص تميز محاسبة البنوك عن غيرها من خلال الحسابات وهي:

- تقوم حسابات البنوك بصفة أساسية على تحليل وقيد المبالغ الواردة والمبالغ المنصرفة وبمسك كل قسم في البنك سجلاته البيانية ودفاتره المساعدة .
- استخدام المستند لترحيل العمليات مباشرة بمجرد حدوثها إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ المساعدة ثم إثبات إجمالي العمليات في الحسابات العامة بدفتر الأستاذ العام بعد ذلك .
- استخراج أرصدة بعض الحسابات على أثر كل عملية من العمليات كما هو الحال في الحسابات الجارية، واستخراج أرصدة جميع الحسابات وعمل موازين مراجعة يوميا.
- تنظيم عدد كبير من الكشوفات والبيانات الدورية من واقع السجلات لمواجهة متطلبات البنك المركزي.

المطلب الثاني: أهداف محاسبة البنوك:

لا تمثل المحاسبة في النظام المصرفي كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية هدفا في حد ذاته بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية في التخطيط و الرقابة وتقييم الأداء، وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام البنكي و التي هي جزء أساسي منه تتمثل فيما يلي من الأهداف[1]:

1.إثبات القيود الخاصة بالعمليات المصرفية أولا بأول من خلال مجموعة من الإجراءات المترابطة الخاصة بكل قسم من أقسام البنك الفنية توفيرا للسرعة و الدقة في إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط و الرقابة عليه للحفاظ على أصول البنك و تسجيل التزاماته بكل دقة إزاء العملاء.

2. مساعدة الإدارة في توفير الأساليب الرقابية التي تمكنها من اكتشاف الأخطاء أول بأول و مراجعة النتائج المحققة لمقارنتها لها هو مخطط لها لغرض تقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط المصرفي لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بتطوير الواقع الفعلي لإنجازات كل قسم من أقسام البنك وبكل تفصيلاته عن طريق نظام كفؤ للتقارير الرقابية تعتبر من أهم مقومات النظام المحاسبي في البنك التجاري أو في أي بنك.

3. إن البيانات و المعلومات المحاسبية التي توفرها المحاسبة عن كافة أوجه النشاط في النظام البنكي تجعل مهمة ممارسة وظيفة الإشراف والرقابة و التوجيه من قبل البنك المركزي أمرا ممكنا ،الأمر الذي يزيد من كفاءة تخطيط السياسية النقدية للدولة لاعتمادها على تقارير وبيانات تتصف بالدقة و الواقعية.

4.الوقوف على المركز المالي بشكل يومي وسريع من خلال إعداد الكشوف والموازين اليومية توضح ما هو للبنك وما عليه من حقوق والتزامات وكذلك إعداد الكشوف الخاصة بمراكز العملاء يوميا في الأقسام التي تتولى خدمة العملاء وتقديم التسهيلات المصرفية لهم.

ولا شك في أن تحقيق الأهداف لابد أن ترتبط بوجود نظام محاسبي سليم يؤدي وظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمرا لازما وضروريا للبنك الذي يلتزم بتطبيقه ، ويتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية لتكون لها القدرة على مساعدة المديرين في اتخاذ أو ترشيد القرارات الخاصة بتقييم

(1) عبد الإله نعمة جعفر ، مرجع سبق ذكره ، ص38.

الأداء وتحسين مزاولة النشاط إلى أفضل درجة ممكنة من الأداء ، ولقد تطرقنا لكل هذا من خلال المبحث السابق.

المطلب الثالث: الدفاتر المحاسبية المستعملة في البنوك.

قبل أن نتناول أهم الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك يجب أن نقف أمام الدليل المحاسبي للبنوك.

1- الدليل المحاسبي للبنوك التجارية

الدليل المحاسبي أو ما يعرف بالمخطط المحاسبي للبنوك ،"هو إطار تصنف بداخله كافة حسابات المنشاة إلى مجموعات ومرتبة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة، فنجد بالنسبة للبنوك التجارية تعد المؤسسة الأمريكية من الرواد الأوائل في مجال وضع دليل محاسبي للبنوك التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية".[1]

لذا يجب على البنوك أن تسجل عملياتها في المحاسبة وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الذي جاء حسب المادة 02 من المرسوم رقم 92-08 المؤرخ في 1992/11/17.

ويقسم المخطط المحاسبي البنكي PCB الحسابات إلى حسابات الميزانية، حسابات خارج الميزانية وحسابات النتائج وتقسم هذه الحسابات إلى أصناف وكل صنف يقسم إلى حسابات رئيسية وحسابات فرعية له.

1- الدفاتر الأساسية المستخدمة في البنوك.

إن تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها البنوك تتطلب من المحاسب مسك دفاتر محاسبية تسجل فيها هذه العمليات الخاصة بها،والهدف من هذه الدفاتر المحاسبية هو إثبات الأحداث أو العمليات أول بأول بدلا من الاعتماد على الذاكرة.

ونجد من اهم هذه الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك ما يلي:[2]

- دفتر اليومية العامة (دفتر القيد الاولي).
- دفتر الاستاذ العام.
- ميزان المراجعة.

1-2/ دفتر اليومية:

هو دفتر يسجل فيه كل الحركات المالية أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوما بيوم طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة ويكون التسجيل فيها بصورة منظمة وحسب تاريخ حدوثها، والتي تقتضي أن لكل عملية مالية طرفان احدهما دائن والأخرى مدين ويتم التسجيل بها انطلاقا من وثائق ومستندات اثباتية وقد نص القانون التجاري على مسك هذه الدفاتر خاصة اليومية إلزاميا دون شطب أو محو، كما يجب أن يكون مؤشر من طرف سلطة قضائية وتكون طريقة التسجيل فيها إما بطريقة بدوية أو آلية في ظل نظام محدود وبشكل معين.

(1) احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص51.

(2)محمد اراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص07.

وفيما يلي جدول يبين شكل اليومية.

الجدول (II-1): الشكل العام لليومية

ر.ح.المدين	ر.ح.الدائن	البيان تاريخ وقوع العملية	م.مدين	م.دائن
-		من ح/ اسم حساب مدين	xxx	
	-	إلى ح/ اسم حساب دائن		xxx
		اسم القيد(نوع العملية)		
		المجموع	xxx	xxx

المصدر:محمد عبد السلام، مرجع سابق،ص .10

وفي نهاية كل صفحة من اليومية يسحب المحاسب المجاميع الدائنة والمدينة وينقلها إلى الصفحة الموالية بحيث يجب أن يكون المجموع المدين مساويا للمجموع الدائن.

بحيث نجد في البنوك إنها تعتمد على طريقة التسجيل في اليوميات المساعدة والتي تخص كل قسم من أقسام البنك ثم تنقل إلى قسم الحسابات العامة التي يتم تسجيلها في اليومية العامة.

2-2/ دفتر الأستاذ :

دفتر الأستاذ هو سجل يتضمن مجموعة من الحاسبات المقترحة من طرف البنك التي تم تسجيلها في اليومية وهذا يعني أن دفتر الأستاذ يأتي في مرحلة ثانية لدفتر اليومية ويتم نقل الحسابات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

حيث يلاحظ على دفتر الأستاذ العام ما يلي[1]:

من حيث الشكل يتم فتح حساب في صفحة مستقلة لكل حساب ويكون شكل الحساب في الحياة العملية كما يلي:

الجدول (II-2): شكل الحساب دفتر الأستاذ.

مدين	دائن	الرصيد	البيان	ر.ص. اليومية

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام، المرجع السابق، ص81

ويشمل كل حساب على عدد من الخانات أهمها المدين وخانة للمبلغ الدائن وخانة للرصيد لانجاز الفرق بين المدين والدائن وخانة للشرح وخانة لرقم صفحة اليومية التي تم منها نقل الحساب، وبعد الانتهاء من عملية

(1)محمد اراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص81.

نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ تمت عملية أخرى بدفتر الأستاذ وهو استخراج الرصيد من الجانب المدين والجانب الدائن لكل حساب.

وحسب البنوك والمؤسسات المالية الحسابات تقفل من اجل حساب الأرصدة وهذا يسمح بإعداد ميزان المراجعة من اجل المراقبة وأيضا التسجيل المحاسبي في البنوك يعتمد على دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.

2-3/ ميزان المراجعة :

يتم نقل أرصدة الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة الأولى ويلاحظ في ميزان المراجعة الأولى ما يلي:

من حيث الشكل يشمل ميزان المراجعة الأولى عددا من الخانات الأولى لمبلغ الرصيد الدائن والثانية لمبلغ الرصيد المدين والثالثة لاسم الحساب والرابعة لرقم الحساب وكذا خانة لرقم صفحة الأستاذ[1].

الجدول (II-3): شكل ميزان المراجعة

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ		الارصدة		رقم صفحة الاستاذ
		مدين	دائن	مدين	دائن	
	المجموع	xxx	xxx	xxx	xxx	

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام، المرجع السابق، ص83.

وعند ملاحظة أن جانبي ميزان المراجعة متساويا معناه أن صحة التسجيل بدفتر اليومية وصحة نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وأيضا صحة الرصيد، ولكن هناك بعض الأخطاء التي قد تحدث عند التسجيل وعند الترحيل لا يمكن أن يكتشفها ميزان المراجعة.

وخلاصة القول إن ميزان المراجعة ليس حساب ولا يظهر بالدفاتر المحاسبية ولكن هو كشف أو بيان بأرصدة الحسابات بدفتر الأستاذ والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التأكد من صحة التسجيل باليومية وصحة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر أصبحت البنوك عوض أن تمسك حساباتها في الدفاتر والمستندات أصبحت تمسك حساباتها بواسطة الحاسوب، تقوم أقسام البنك المختلفة بتنظيم القيود ثم ترحل إلى الحاسوب الذي يقوم بمجرد إدخال مستندات القيود بالترحيل إلى اليومية المساعدة وحسابات الأستاذ المساعد كما يقوم أيضا بإثبات هذه القيود في اليومية العامة ثم ترحل الحسابات إلى دفتر الأستاذ العام.

(1) عبد الإله نعمة جعفر ، مرجع سبق ذكره ، ص41.

المطلب الرابع: مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك.

يقوم التسجيل المحاسبي في البنوك على قيد العمليات أولا بأول ويوما بيوم في السجلات المختلفة واستخراج ميزان المراجعة اليومي، ويتم ذلك على مراحل مختلفة وهي على النحو التالي:[1]

1- قيد الحركة اليومية:

يجري العمل في البنوك على تسجيل عملياتها يوما بيوم ويتم قيد العمليات المصرفية في البنك بواسطة إشعارات خصم وإضافة بنفس القيمة حيث تتولى الأقسام المختلفة إعدادها كل فيما يخصه،ويتم فيها بكشف الحركة اليومية الذي بدوره يحتوي على ثلاث يوميات مساعدة وذلك حسب طبيعة القيد.،حيث تخصص يومية مساعدة لحركة الخزينة وتتضمن جميع العمليات للإيداع والسحب النقدية، وتخصص يومية مساعدة لحركة المقاصة وتتضمن قيود العمليات المتعلقة بتحصيل الشيكات المسحوبة على نفس الوكالة (الفرع) أو البنوك المحلية أو الفروع (الوكالات) الأخرى، وتحصيل الأوراق التجارية والتحويلات كما تخصص يومية مساعدة عامة لقيد باقي عمليات الفرع الأخرى، بالإضافة إلى أن تلك اليوميات المساعدة تعتبر سجلا تفصيليا شاملا لجميع عمليات الفرع اليومية، لأنها بذلك تخدم غرضا آخر وهو التحقق من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات ، حيث تعتبر خطوة أساسية لضبط حسابات الفرع.

2- كشوف المراجعة اليومية:

بعد إتمام قيد الإشعارات بالسجلات المساعدة الممسوكة بمعرفة الأقسام المعنية وقيدها في كشف الحركة اليومي ، تفرز هذه الإشعارات القيد وتقسم إلى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها سجل الأستاذ العام المساعد وتفرغ في عدد من كشوف المراجعة اليومية، حيث يجب أن يتطابق مجموعها مع مجموع كشوف الحركة اليومية، حيث تهدف كشوف المراجعة اليومية والتي يعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم إلى التأكد من سلامة ودقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات التي تمت خلال اليوم.[2]

3- سجل ملخص كشف الحركة اليومي:

سبق القول بأن كل قسم يقوم بإعداد الحركة اليومية للعمليات التي تمت في القسم خلال اليوم، ويقوم قسم الحسابات العامة بإعداد ملخص لهذه الكشوف من واقع المجاميع التي تظهر بهذه الكشوف ، ويطابق المجموع الكلي لكل جانب من هذا السجل مع إجمالي المجاميع التي تظهرها كشوف للحركة اليومية للتأكد من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات اليومية التي يباشرها البنك، حيث يستخدم هذا الملخص كنوع من الضبط الداخلي وكأساس للقيد في دفتر اليومية العامة بقسم الحسابات العامة وكذلك الترحيل إلى الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام كما تراجع القيود التي أجريت في كل من السجلين سالفي الذكر بطريق النداء.

4- ميزان المراجعة اليومي:

يتم القيد في سجل الأستاذ العام المساعد والذي يشمل الحسابات التفصيلية لمجموعة حسابات الأستاذ العام من واقع إشعارات الخصم والإضافة أو من واقع مجاميع كشف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات ثم ترحل الأرصدة المستخرجة منه إلى كشف أرصدة الأستاذ العام والأستاذ المساعد الذي يعد بمثابة

(1)احمد نور، احمد بسيوني شحاته، مرجع سبق ذكره، ص210.

(2)محمد عباس بدوي ، الاميرة عثمان ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص105 .

ميزان مراجعة لأرصدة كل منهما لغرض إجراء المقابلة بين أرصدة الحاسبات الجزئية التي يظهرها هذا السجل وارصده الحسابات المقابلة لها والتي يظهرها الأستاذ العام بصورة مجمعة،ويمكن إعداد عدد من موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة وذلك لاستكمال عملية الضبط الداخلي.

5- المركز المالي:

تولى قسم الحسابات العامة أيضا إعداد قائمة المركز المالي للبنك وذلك في نهاية كل يوم وتشمل قائمة المركز المالي جميع الأرصدة خلال اليوم الحالي، كذلك الرصد في نهاية هذا اليوم وتستخدم هذه القائمة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم التالي.

6- نظام الضبط الداخلي:

تمسك بعض البنوك سجلات للحسابات المساعدة من نسختين إحداهما للأقسام المعنية كما تمسك النسخة الثانية للحسابات الشخصية بقسم مراكز العملاء، أما النسخة الأخرى للحسابات غير الشخصية فتمسك بمعرفة قسم الحسابات العامة،حيث يتم ضبط النسخة الأولى من كشوف الحسابات الجارية المحتفظ بها في قسم العملاء صباح كل يوم.

كما يجري في منتصف كل شهر ونهايته، تجميع أرصدة الحسابات الجارية للعملاء ومطابقتها مع رصيد الأستاذ العام، حيث يتم المطابقة بين أرصدة كشف الأستاذ العام والأستاذ العام المساعد مع الأرصدة بالسجلات المساعدة التي يمسكها كل قسم، بالإضافة إلى كل هذا قيام المسئولين بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية العامة مع تلك المثبتة في الأستاذ العام، هذا ويمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات للعملاء عن طريق إرسال كشوف الحسابات الجارية للعملاء و متابعة وصول المصادقات الخاصة بهذه الأرصدة حيث تنبع بعض البنوك أسلوب المراجعة الداخلية المفاجئة بغرض التحقق من سلامة الموجودات المالية و مطابقتها على الأرصدة الظاهرة بسجل الأستاذ العام،كما تنبع نظام التفتيش على فروع البنك بغرض التأكيد من تطبيقها نضم العمل المعمول بها.

وفيما يلي شكل يوضح التسلسل المنطقي لإثبات العمليات المالية بالدفتر المحاسبية والذي يجب الالتزام به وصولا للدورة المحاسبية.

الشكل (II-4): إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية "مراحل التسجيل المحاسبي"

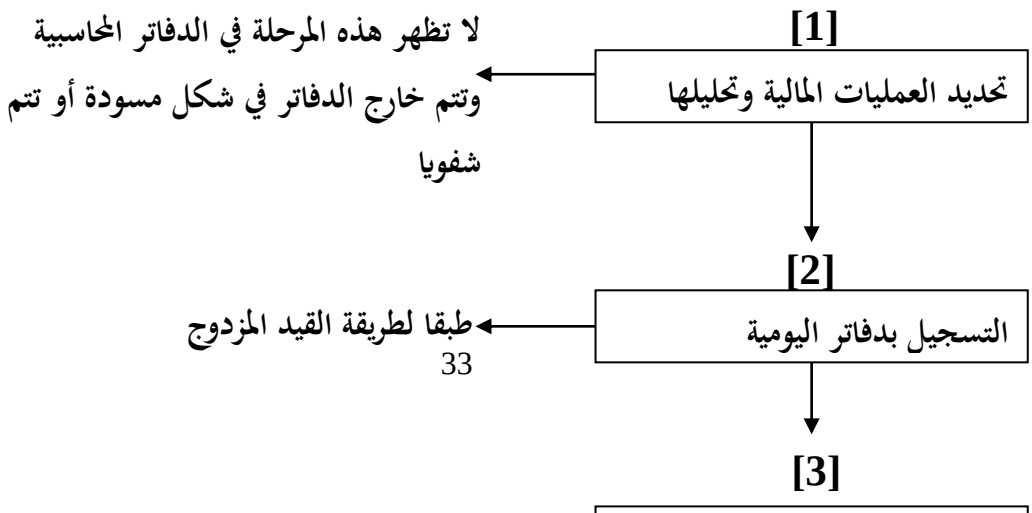

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام، مبادئ المحاسبة المالية،ج1، مصر ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص73.

ونستخلص مما سبق أن المحاسبة المصرفية أو محاسبة البنوك ليست من حيث المبدأ إلا تطبيقا لمبادئ المحاسبة العامة وهي لذلك تتطلب معرفة بأصول وفوائد المحاسبة وطرقها من جهة وفهما عميقا لطبيعة العمليات المصرفية من جهة أخرى.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية في البنوك

تتوزع الأعمال المحاسبية على كل قسم من أقسم البنك، بحيث يكون لكل قسم مستنداته وسجلاته وبطاقاته و كشوفاته الخاصة به، ويقوم موظفو القسم بنفسه بتنفيذ العمليات المحاسبية المتعلقة بنشاطات ذلك القسم.

المطلب الأول: الإثبات المحاسبي لعمليات البنك:

رأينا من خلال الخصائص أن النظام المحاسبي للبنوك يقوم على مبدأ تقسيم البنك إلى مجموعة من الأقسام، بحيث يقوم كل قسم منها بإثبات عملياته في السجلات والدفاتر المحاسبية التي تخصه.
وبالتالي سوف نتطرق إلى كل قسم من أقسام البنك وكيفية التسجيل المحاسبي فيه[1].

I- قسم الخزينة: "الصندوق":

من أهم المستندات و الكشوفات التي يقوم قسم الخزينة بمسكها هي:[(2)]

- الشيكات المقدمة للمصرف من قبل العملاء.
- إشعارات القيد المدينة والدائنة.
- قسائم القبض والدفع.
- طلبات التحويل.

(1)محمد عباس بدوي ، الاميرة عثمان ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص107

(2) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص75.

– مستندات الصرف وإيصالات دفع النقدية.

– كشف حركة النقد الصادر والوارد.

– كشف حركة الخزينة الرئيسية.

وتكون المعالجة المحاسبية لنقدية في الخزينة فيا يلي:[1]

1- إيداع رأس المال في الخزينة الرئيسية:

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	××	
		إلى		
	56	ح/ رأس المال		××
		قيد الإيداع راس المال		

وتكون هناك مقبوضات ومدفوعات في الخزائن الفرعية للبنك وهي تتمثل فيما يلي:[2]

أ- **بالنسبة للمقبوضات:** تقبض الخزائن مبالغ من العملاء لإيداعها في حساباتهم وتكون حسابات جارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفقا للقيد الثاني.

10		من ح/ الخزينة (النقدية)	××	
		إلى		
	2201	ح/ الحسابات الجارية للعملاء		××
	22013	ح/التوفير		××
	224	ح/الودائع لأجل		××
		قيد الإيداع (القبض)		

ب- بالنسبة للمدفوعات: تدفع الخزينة إلى العملاء المبالغ الذين يريدون سحبها من حساباتهم وتكون وفق القيد التالي:

2201		ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
22013		ح/التوفير	××	
224		ح/الودائع لأجل	××	
	10	ح/النقدية (الخزينة)		××
		قيد الدفع (السحب)		

2- دفع مبالغ إلى الصناديق الفرعية:

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص54.

(2)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص72.

10		من ح/ الصندوق الفرعي	××	
	10	إلى ح/ الخزينة		××
		قيد الدفع (الصناديق الفرعية)		

3- عند استلام مبالغ الصندوق:

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	××	
	10	إلى ح/ الصناديق الفرعية		××
		قيد الإستلام		

4- إيداع مبالغ لدى البنك المركزي:

110		من ح/ البنك المركزي	××	
	10	إلى ح/ الخزينة الرئيسية		××
		قيد الإيداع لدى البنك المركزي		

5- سحب مبالغ من البنك المركزي

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	××	
	110	إلى ح/ البنك المركزي		××
		قيد السحب من البنك المركزي		

6- دفع مبالغ من الخزينة إلى الفروع[1]:

377		من ح/ الفروع	××	
	10	إلى ح/ الخزينة		
		قيد مبالغ إلى الفروع		

7- استلام مبالغ من الفروع إلى الخزينة:

(1)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص72.

10		من ح/ الخزينة إلى ح/ الفروع قيد استلام مبالغ من الفروع	××	
	377			××

II- قسم الحسابات الجارية:

1- حيث تنقسم الحسابات الجارية إلى نوعين من الحسابات[1]:

أ- الحسابات الجارية الدائنة: وهي الحسابات التي يكون رصيد العملاء فيها دائنة على الدوام وهي الحسابات تمثل التزاما على البنك اتجاه العميل بصورة دائنة تقريبا.

ب- الحسابات الجارية المدينة: وهي الحسابات التي يكون رصيد العملاء فيها مدينا وهو أحد أوجه استثمارات البنك لأمواله وهي تمثل تسهيلات ائتمانية يقدمها البنك لعملائه.

2- ومن أهم المستندات و الكشوفات التي يقوم قسم الحسابات الجارية بمسكها هي[2]:

- كشف العمليات اليومية.
- كشف خلاصة لحركة اليومية.
- بطاقات الحسابات الجارية.
- مستندات القيود الدائنة والمدينة.
- الإشعارات المدينة والدائنة.
- الشيكات وطليات التحويل وأوامر الصرف الداخلية.
- مستندات قبض الصندوق وأقسام الإيداع.

3- المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية (ودائع عند الطلب):

3-1- عمليات الإيداع: وهي تشمل نوعين من الإيداع وهما:

- الإيداع النقدي.
- إيداع بشيكات.

3-1-1- الإيداع النقدي:

ويتم الإيداع النقدي حسب القيد المحاسبي التالي:

10		من ح/الصندوق (الخزينة) إلى ح/ حسابات جارية للعملاء قيد الإيداع النقدي	××	
	2201			××

3-1-2- إيداع بشيكات:

وتوجهنا ثلاث حالات من الإيداع وهي:

1 عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص88.

2 خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص75.

- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس الفرع.
- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في فرع آخر من نفس البنك.
- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى[1].

أ- الحالة الأولى:

بالنسبة للعملاء من نفس الفرع يكون الإيداع حسب القيد المحاسبي التالي:

2201		من ح/حساب جاري للعملاء (المسحوب عليه) إلى ح/ حساب جاري (المستفيد) قيد الإيداع بشيكات	××	
	10			××

ب- الحالة الثانية:

بالنسبة للعملاء في فروع أخرى من نفس البنك يكون الإيداع حسب القيد المحاسبي التالي:

377		من ح/ الفروع (المسحوب عليه) إلى ح/ حساب جاري للعملاء (المستفيد) قيد الإيداع	××	
	10			××

أي إرسال الشيكات إلى الفروع للتحصيل وإضافة القيمة على الحسابات الجارية للعملاء.

وفي حالة رفض الفروع سداد قيمة هذه الشيكات لأي سبب من الأسباب يكون القيد التالي:

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/ الفروع قيد الرفض للشيكات	××	
	377			××

الحالة الثالثة: بالنسبة للعملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى وهنا نظهر حالتين:

1- يقوم البنك بإضافة قيمة الشيكات المودعة من البنوك الأخرى إلى حساب جاري للعملاء دون انتظار نتيجة غرفة المقاصة وذلك بالقيد التالي:

12		من ح/ البنك المراسل إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
	2201			××

أو عن طريق القيد التالي:

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص78

3202		من ح/ شيكات برسم التحصيل	××	
	2201	إلى ح/ حسابات جارية للعملاء		××
		قيد إيداع الشيكات		

2- في حالة انتظار نتيجة غرفة المقاصة تجرى القيود التالية:[1]

1- عند استلام الشيكات من العملاء للتحصيل يكون القيد التالي:

3202		من ح/ شيكات برسم التحصيل	××	
	10	إلى ح/ مودعي شيكات برسم التحصيل		××
		قيد الإستلام		

2- قيد الإرسال إلى غرفة المقاصة للتحصيل يكون على النحو التالي:

325		من ح/ غرفة المقاصة	××	
	3202	إلى ح/ شيكات برسم التحصيل		××
		قيد الإرسال		

3- قيد الشيكات المقبولة للتحصيل من غرفة المقاصة (التحصيل الفعلي)

321		من ح/ مودعي شيكات برسم التحصيل	××	
	3202	إلى ح/ حساب جاري للعملاء		××
	7029	ح/عمولة تحصيل الشيكات		
		قيد التحصيل الفعلي		

2-3- عمليات السحب:

وهي تشمل نوعين من عمليات السحب وهما:

- عمليات السحب النقدي.
- عمليات السحب بشيكات.

حيث يتولى قسم الحسابات الجارية قيد إجمالي المبالغ المتصرفة لذلك اليوم بدفتر يومية الحسابات الجارية وفقا للقيد التالي حيث يكون هنا السحب نقدي.

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
	10	إلى ح/ حساب جاري للعملاء (المستفيد)		××
		قيد الإيداع		

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص84.

وقد يكون السحب شيكات وفقا للقيد التالي[1]:

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	325	ح/ غرفة المقاصة		××
		قيد سحب شيكات		

3-3/عمليات التحويل :

حيث نجد هناك أنواع مختلفة من التحويلات للحساب الجاري وهي كالتالي

1/-التحويل من حساب جاري آخر من نفس الفرق (المقاصة الداخلية):

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	2201	ح/ حساب جاري		××
		(المستفيد)		
		إلى		
	7029	ح/ العمولة		××
		قيد التحويل		

2/-التحويل إلى حسابات جارية في فروع أخرى من نفس البنك:

2201		من ح/ الحسابات الجاري(المحسوب عليه)	××	
		إلى		
	377	ح/ حساب الفرع(حساب الإرتباط)		××
		قيد الإيداع		
	7029	إلى		
		ح/ العمولة		××

وفي كل تحويل يكون هناك عمولة للبنك ، الأمر بالتحويل ويقوم الزابون (العميل) المتنازل أو الأمر بالتحويل بدفعها .

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص88.

3- قسم المقاصة:

يقوم العملاء بإيداع يوميا العديد من الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى في المصارف التي يتعاملون معها لتقوم بدورها بتحصيلها لهم وتسجيلها في حساباتهم الجارية لديها. والذي يقوم بهذه العملية هو قسم المقاصة وهي مكتب لدى البنك المركزي يلتقي فيه مندوبو البنوك وذلك لتبادل الشيكات.[1]

ويقوم قسم المقاصة بمجموعة من الوظائف والإجراءات وهي على النحو التالي:[2]

1- استلام شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى وفرز هذه الشيكات وترتيبها.

2- تعبئة نموذج "تقديم الشيكات إلى غرفة المقاصة" المعد لهذه الغاية ويتضمن هذا النموذج أسماء جميع البنوك في غرفة المقاصة، وبجانب كل اسم البنك عدد ومبالغ الشيكات المسحوبة عليه، بالإضافة إلى خانة تتضمن مبلغ الشيكات المستلمة منه.

3- استلام نسخة ثانية من جدول تقديم الشيكات إلى عرفة المقاصة وتنظيم المستندات والإشعارات من واقع هذا الجدول تمهيدا لاستكمال إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

وتكون المعالجة المحاسبية لغرفة المقاصة في القيود التالية:لدى غرفة المقاصة

12		من ح/ البنوك الدائنة إلى ح/ البنوك الدائنة قيد تسديد الديون والحقوق	××	
	12			××
110		من ح/ البنك المركزي إلى ح/ البنوك المدينة ترصيد الديون	××	
	12			××
12		من ح/ البنوك الدائنة إلى ح/ البنك المركزي قيد تسديد الحقوق	××	
	110			××

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص113.

(2) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص116.

2- لدى البنك المركزي:

		من		
12		حـ/ البنوك الدائنة	××	
		إلى		
	325	حـ/ غرفة المقاصة		××
		من		
325		حـ/ غرفة الماقصة	××	
		إلى		
	12	حـ/ البنوك الدائنة		××

VI- قسم الودائع والتوفير:

من أهم وظائف قسم الودائع والتوفير هي:[1]

- فتح حسابات بمختلف أنواعها (ودائع لأجل-ودائع توفير- ودائع بإشعار).
- قبول الودائع في هذه الحسابات نقد أو شيكات.
- احتساب الودائع المدفوعة لهذه الحسابات.
- تنفيذ عمليات الدفع والتسديد.
- القيام بالأعمال المحاسبية المترتبة على هذه الودائع المختلفة.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية للودائع لأجل والتوفير.

1- ودائع لأجل:

- عند إيداع الوديعة لأجل يكون القيد التالي مع احتساب فوائد عليها[2].

		من		
10		حـ/ الخزينة	××	
		إلى		
	224	حـ/ الودائع لأجل		××
		قيد الإيداع النقدي		
		من		
6023		حـ/ الفوائد	××	
		إلى		
	224	حـ/ الودائع لأجل		××
		قيد احتساب الفوائد		

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، 114.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص136.

2- عند التحويل من الحسابات الجارية للعملاء إلى الودائع لأجل تكون حسب القيد التالي:

2201		من ح/ حسابات جارية إلى	××	
	224	ح/ الودائع لأجل		××

3- عند الإيداع بموجب شيكات مسحوبة:

3202		من ح/ الشيكات برسم التحصيل إلى	××	
	12	ح/ الودائع لأجل		××

4- عند استحقاق الودائع لأجل:

أ- السحب نقدا يتم وفقا للقيد المحاسبي التالي:

224		من ح/ الودائع لأجل إلى	××	
	10	ح/ الخزينة قيد بحسب الوديعة		××

ب- التحويل إلى الحسابات الجارية للعملاء:

224		من ح/ الودائع لأجل إلى	××	
	2201	ح/ الحسابات الجارية		××

2- ودائع التوفير:

أن المعالجة المحاسبية لحسابات التوفير لا تختلف كثيرا عن حسابات الودائع لأجل وعليه فإن القيود المحاسبية لحسابات التوفير هي[1]:

(1) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص136.

1- عند استلام الوديعة نقدا:

10		من ح/ الخزينة إلى ح/ حسابات التوفير قيد الإيداع النقدي	××	××
6023	22013	من ح/ الفوائد إلى ح/ حسابات التوفير قيد الفوائد	××	××

2- عند التحويل من الحساب الجاري:

2201		من ح/ حسابات جارية إلى ح/ ودائع التوفير	××	××
	22013			

3- عند استلام الوديعة التوفير بشيكات يكون القيد التالي:

3202		من ح/ شيكات برسم التحصيل إلى ح/ الودائع التوفير	××	××
	22013			

4- عند سحب أي مبلغ من حساب التوفير نجري القيد التالي:

22013		من ح/ ودائع التوفير إلى ح/ الخزينة قيد سحب الوديعة	××	××
	10			

5-عند التحويل إلى الحساب الجاري للعميل:

22013		ح/ الودائع التوفير إلى ح/ ح ج ز قيد التحويل	××	××
	2201			

6-عند دفع الفوائد على الودائع نقدا يكون القيد التالي:

6023		من ح/ فوائد الودائع لأجل إلى	××	
	224	ح/ الودائع لأجل قيد سحب الفوائد		××
6023		من ح/ فوائد الودائع لأجل إلى	××	
	22013	ح/ ودائع التوفير قيد سحب الفوائد		××

V- قسم الكمبيالات "الأوراق التجارية":

لقد تطرقنا في الفصول السابقة إلى كل من مفهوم الورقة التجارية ومن مختلف العمليات المتعلقة بها من تحصيل وخصم وأيضا استعمالها كضمان للسلف، لذا سوف نتناول حاليا كيفية المعالجة المحاسبية للورقة التجارية 'الكمبيالة'.

1- المستندات والسجلات المستخدمة في القسم:

من أهم المستندات التي يمسكها قسم الأوراق التجارية هي:[1]

- كشوف الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل والمقدمة للخصم والمقدمة للتأمين.
- كشف إرسالها للتحصيل بواسطة الفروع أو المراسلين.
- كشف الحركة اليومية بالقسم (خلاصة).
- الإشعارات المختلفة من استلام، خصم، تحصيل، رفض.
- دفاتر اليومية، الكمبيالات الواردة، الكمبيالات الصادرة.
- دفتر أستاذ عملاء الأوراق التجارية.
- سجلات الاستحقاق، التحصيل، المسحوب عليهم.

1-5- تحصيل الأوراق التجارية

كثيرا ما يطلب العملاء الذين يملكون أوراق تجارية محررة لصالحهم من البنك الذي يتعاملون معه، تحصيل هذه الورقة نيابة عنهم عند استحقاقها وإضافة مبالغها إلى حساباتهم الجارية لديه، حيث يتولى البنك بمختلف خطوات التحصيل مقابل حصوله على عمولة تسمى AGIO.

1-1-5- المعالجة المحاسبية لعملية التحصيل[2]

1- استلام الكمبيالات للتحصيل:

		من		

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص157.

(2) نفس المرجع، ص160.

3203		حـ/ الأوراق التجارية برسم التحصيل	××	
	321	إلى حـ/ مودعي الكمبيالات		××
		قيد استلام الأوراق التجارية		

2- اقتطاع البنك لعمولات التحصيل يتحملها الزبون:

		من		
2201		حـ/ ح ج للعميل	××	
		إلى		
	7029	حـ/ عمولات		××

3- إرسال الكمبيالات إلى الفروع للتحصيل (أو إلى المراسلين):

		من		
377		حـ/ الفروع	××	
أو		أو		
12		حـ/ المراسلين		
		إلى		
	3203	حـ/ كمبيالات		××
		قيد إرسال الأوراق التجارية إلى فروع التحصيل		

4- عند التحصيل الفعلي يجرى القيد التالي لإثبات هذا التحصيل وإضافة المبلغ إلى الحساب الجاري للعميل.

		من		
10 أو 377		حـ/ الخزينة أو حـ/الفروع أو	××	
أو12		حـ/المراسلين		
		إلى		
	2201	حـ/ الحسابات الجارية		××
		قيد التحصيل الفعلي.		

5- يتم إلغاء القيد النظامي الأول بما تم تحصيله من أوراق القيد التالي:

321		من ح/ قسم التحصيل إلى ح/ الأوراق التجارية قيد التحصيل قيد التسوية	××	××
	3203			

2-5- خصم الوراق التجارية

يعتبر خصم الأوراق التجارية خدمة أخرى يقدمها البنك لعملائه وهنا يقوم البنك بإعطاء العميل القيمة الحالية (Présent valeur) وهي بالطبع أقل من القيمة الاسمية (Face valeur) وفي تاريخ يسبق تاريخ الاستحقاق ويطلق على الفرق بين القيمتين باسم مصاريف الخصم أو الأجيو (AGIO) وتتكون من عنصرين هما:[1]

1- فائدة الخصم: وتمثل الفائدة الدائنة التي يستحقها البنك نتيجة تعطيل أموالهم فترة معينة وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأيام}}{360} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{القيمة الإسمية}$$

2- عمولة الخصم: وتمثل مقابل الخصم والتحصيل في تاريخ الإستحقاق ونحسب نسبة مئوية من القيمة الاسمية للورقة.

1-2-5- المعالجة المحاسبية لعملية الخصم:

1- تقديم الكمبيالات إلى البنك للخصم يقوم البنك بتسجيل القيود التالية:

200		من ح/ خصم الكمبيالات إلى	××	
	2201	ح/ الحسابات الجارية للعملاء.		××
	7020	ح/فوائد الخصم.		××
	7029	ح/عمولات الخصم		××
		تقديم الأوراق التجارية للخصم		

ولكي تكون الأوراق التجارية قابلة للتعويض يجب أن تتضمن ثلاث شروط وهي:

- تتضمن ثلاث إمضاءات مقبولة (الساحب، والمسحوب عليه (المشتري)، الضامن (البنك).
- يجب أن لا تتعدى 90 يوم قبل ميعاد الإستحقاق.
- يجب أن تمثل حق حقيقي وليست وهمية.

ويعد عملية الخصم تبقى الورقة بحوزة البنك (محفوظة البنك) ولا يمكن أن تخرج إلى في الحالات التالية.

- لإعادة خصمها لدى البنك المركزي.

(1) فلاح حسني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك "مدخل إستراتيجي معاصر"،عمان، دار وائل للنشر، 2000،ص 53.

- تحصيلها لدى بنك التوطين (بنك المدين)
- طلب استرجاع الورقة التجارية من طرف الزبون المتنازل(الساحب)

2- تسديد الأوراق التجارية في تاريخ الاستحقاق بواسطة البنك نفسه و هنا قد يقبض البنك القيمة نقدا أو خصما من الحساب الجاري للعميل إذا كان عميلا للبنك:

و يكون القيد التالي

		من		
10		حـ/ الخزينة	××	
أو		او		
220		حـ/ ج ج ز.	××	
		إلى		
	200	حـ/ كمبيالات مخصومة		××
		من الارسال		

5-2-2-إعادة خصم الورقة التجارية لدى البنك المركزي:

يمكن للبنك التجاري إعادة خصمها لدى البنك المركزي[1]

أ-إرسالها للخصم لدى البنك المركزي

		من		
15		حـ/ كمبيالات معاد الخصم	××	
		إلى		
	200	حـ/ كمبيالات مخصومة		××
		من الإرسال		

ب-خصم الورقة التجارية:

		حـ/ البنك المركزي		
110		و	××	
		حـ/ عمولة إعادة الخصم		
6015		إلى	××	
		حـ/كمبيالات معاد خصمها		
	15	(قيم الضمان)		××
		قيد الخصم		

5-2-3-التحصيل لدى بنك التوطين:

(1) فلاح حسني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري،مرجع سبق ذكره،ص55.

يتم غالبا المبادلات بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة و لهذا عند وصول معاد استحقاق الأوراق التجارية إلى المخصومة يقوم البنك المالك لهذه الورقة بطلب من بنك التوطين لتسديد مبلغ هذه الأوراق، حيث أن التحصيل لا يؤثر على ح/200 قبل ميعاد الاستحقاق و خروجها تسجل على الدفاتر المحاسبية على الشكل التالي

1- قيد خروج الورقة التجارية للتحصيل:

362		من ح/ محفظة أوراق تجارية أرسلت للتحصيل إلى	××	
	362	ح/ مقابل محفظة اوراق تجارية مخصومة		××

2-عند ميعاد الاستحقاق وعندما يتم التحصيل الفعلي:

325		من ح/ غرفة المقاصة إلى	××	
	200	ح/ أوراق قيد التحصيل		××
110	325	من ح/ البنك المركزي إلى ح/غرفة المقاصة قيد التحصيل الفعلي	××	××

3- قيد التسوية للأوراق التجارية التي تم تحصيلها فعلا:

362		من ح/ محفظة الأوراق التجارية إلى	××	
	362	ح/ مداخيل محفظة الأوراق قيد الترصيد		××

(بالمبلغ المحصل فعلا).

وفي حالة ما إذا كان المسحوب عليه موجود في نفس البنك أي الورقة التجارية الموطنة لدى **4 – البنك الخاصم يقوم هذا الأخير عند تاريخ الإستحقاق يسجل القيد التالي:**

2201		من ح/ ح ج ز إلى ح/ الأوراق قيد التحصيل	××	
	200			××

5- حالة عدم التحصيل الورقة التجارية وتمت عن طريق غرفة المقاصة سجل البنك القيد التالي:

26		من ح/ قيم غير محملة إلى ح/ قيم غير محصلة غرفة المقاصة قيد الرفض	××	
	325			××

وفي هذه الحالة يكون البنك أمام 3 حالات لاسترجاع حقه وهي:

1- إرجاع الورقة للزبون المتنازل (صاحبها):

2201		من ح/ ح ج ز إلى ح/ قيم غير محملة قيد إرجاع الورقة	××	
	362			××

2- إعادة تقديم الورقة غير المحملة للتحصيل مرة ثانية: مع العلم أن مصاريف التأشير تحمل على الزبون المتنازل.

2201		من ح/ ح ج ز إلى ح/ فوائد على حقوق مشكوك فيها قيد مصاريف التأخير	××	
	7028			××
325		من ح/ قيم غير محصلة (غرفة المقاصة) إلى ح/ قيم غير محملة	××	
	26			××

		قيد ترصيد الرفض		
362		من ح/ محفظة الأوراق التجارية إلى	××	
	362	ح/ مقابل محفظة الأوراق قيد الإخراج		××
325		من ح/ غرفة المقاصة إلى	××	
	200	ح/الأوراق مخصومة قيد التحصيل الفعلي		××
110		من ح/ البنك المركزي إلى	××	
	325	ح/ غرفة الماقصة قيد التحصيل (إذا كانت محصلة)		××
362		من ح/ مقابل محفظة الأوراق إلى	××	
	7028	ح/ محفظة الأوراق قيد الترصيد		××

3-تقديم احتجاج لدى المحكمة:

26		من ح/ قيم غير محملة إلى	××	
	325	ح/ غرفة المقاصة قيد الرفض		××
325		من ح/ غرفة المقاصة إلى	××	
	26	ح/ قيم غير محملة قيد ترصيد الرفض		××

		من		
2201		ح/ ح ج ز	××	
		إلى	×	
	200	ح/ أوراق مخصصة		××
		قيد إرجاع الورقة للزبون		
		من		
26		ح/ قيم غير محملة	××	
		إلى		
	26	ح/ قيم غير محملة		××
		تقديم احتجاج لدى المحكمة		
		من		
12		ح/ مراسلوا البنوك	××	
		إلى		
	26	ح/ قيم غير محملة		××
		قيد تحصيلها		
		من		
26		ح/ قيم غير محملة	××	
		إلى		
	26	ح/ قيم غير محملة		××
		تقديم الرفض والترصيد		
28		من		
		ح/حقوق مشكوك فيها	××	
		إلى		
	26	ح/ قيم غير محملة		××

إذا طلب الزبون المتنازل استرجاع الورقة التجارية يكون القيد التالي قبل ميعاد استحقاقها.

		من		
200		ح/ الورقة المخصومة	××	
		إلى		
	7020	ح/ فوائد		××
	2201	ح/ح ج ز		××

		من			
2201		حـ/ فوائد	××		
7020		حـ/ح ج ز	××		
		إلى			××
	200	حـ/ الورقة المخصومة			
		قيد الإسترجاع			

IV- قسم الأوراق المالية:

من اهم السجلات والأوراق المستخدمة في القسم:[1]

- النماذج من طلب شراء، طلب بيع، إيداع، إيصال إيداع، طلبات اكتتاب.
- الدفاتر- طلبات شراء- طلبات بيع- يومية الأوراق المالية.
- سجلات اكتتاب والتخصيص- الفوائد والأرباح المدفوعة نيابة عن الشركات.
- الكشوفات- كشف خلاصة الحكة اليومية- كشف يومية الأوراق المالية.
- إشعارات ومستندات القيد المدين والدائن.

6-1- المعالجة المحاسبية لعملية شراء الأوراق المالية:

1- الشراء لمحفظة البنك:

		من			
300		حـ/ محفظة الأوراق المالية	××		
		(عمليات على سندات)			
		إلى			××
	200	حـ/ الوسطاء			
		قيد الشراء			

ب- عند التسديد:

		من			
36		حـ/ الوسطاء	××		
		إلى			
	10	حـ/ الخزينة			××
	أو				
	2201	حـ/ح ج زبون			××
		قيد التسديد للوسطاء			

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص281.

2- **الشراء لحساب فروع البنك:**

		من ح/ الفروع		
377		إلى	××	
	36	ح/ الوسطاء		
		قيد الشراء		××
		من		
36		ح/ الوسطاء	××	
		إلى		
	10	ح/ الخزينة		××
		أو		
	2201	ح/ح ج للزبون		××
		قيد التسديد للوسطاء		

3- **الشراء لحساب العملاء[1]:**

		من		
2201		ح/الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	36	ح/ الوسطاء (ثمن		××
	7029	الشراء+العمولة)		××
		ح/عمولة البنك		
		قيد الشراء		
		من		
36		ح/الوسطاء	××	
		إلى		
	36	ح/ الخزينة		××
		أو		
	7029	ح/الحسابات الجارية للعملاء		××
		قيد تسديد للوسطاء		

2-6- المعالجة المحاسبية لعملية بيع الأوراق المالية:

(1)خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص282.

1- البيع لحساب البنك نفسه:

		من		
36		حـ/الوسطاء	××	
		إلى		
	300	حـ/ محفظة الأوراق المالية		××
		قيد البيع		

2- قبض قيمة الأوراق المباعة:

		من		
10		حـ/الخزينة	××	
2201		حـ/الحسابات الجارية للعملاء	××	
	300	إلى		××
		حـ/ الوسطاء		
		قيد القبض		

2- البيع لحساب العملاء:

		من		
10		حـ/الصندوق	××	
		إلى		
	2201	حـ/ حسابات جارية للعملاء		××
	7029	حـ/عمولات		××

3- البيع لحساب الفروع:

		من		
10		حـ/الصندوق	××	
		إلى		
	377	حـ/ الفروع		××

VII- قسم الإقراض وخطابات الضمان

1- أهم السجلات المستخدمة في القسم هي:[1]

- سجل السلف والقروض الممنوحة.
- سجل استحقاق السلف.
- سجل الفوائد والأقساط السائدة.
- سجل الضمانات بأنواعها.
- سجل القروض المستحقة والغير المسدودة.

(1) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص248.

- سجل الديون المعدومة والمشكوك فيها.
- الكشوف الدورية الخاصة بالقروض المستعملة وكشوفات خاصة الضمانات.

2- المعالجة المحاسبية لعمليات الإقراض:يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:[1]

عند منح القرض:

		من			
	20	حـ/اعتمادات ممنوحة		××	
		إلى			
		حـ/ حسابات جارية للزبون	2201		××
		حـ/الصندوق	10		××

2- تسديد القرض:

		من			
	10	حـ/الصندوق		××	
		أو			
	2201	حـ/حسابات جارية للعملاء		××	
		إلى			
		حـ/ اعتمادات ممنوحة	20		××
		حـ/الفوائد	7020		××

يمنح البنك العميل تسهيلات على شكل حسابات جارية مدينة ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:[2]

1- عند منح التسهيل:

		من			
	2201	حـ/حسابات جارية مدينة		××	
		إلى			
		حـ/ الصندوق	10		××

2- عند تحصيل المبلغ إرجاعه:

		من			
	10	حـ/الصندوق		××	
		إلى			
		حـ/ حسابات جارية مدينة	2201		××
		حـ/الفوائد	7020		××

(1) فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، ص308.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص197.

3- المعالجة المحاسبية لعملية إصدار خطاب الضمان:

قيام العميل بدفع قيمة التأمين:

		من		
10		ح/الصندوق	××	
2201		ح/حسابات جارية دائنة	××	
		إلى		
	222	ح/ ودائع الضمان		××
	707	ح/إيرادات خارج الميزانية		××

2) إصدار خطاب الضمان:

		من		
90		ح/مقابل تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	902	ح/ تعهدات لصالح الزبون		××

3) المعالجة المحاسبية عند انتهاء مدة سريان خطاب الضمان

أ. حيث نميز عدة حالات:[1]

1. قيام العميل بتنفيذ التزامات اتجاه المستفيد: حيث يقوم المستفيد في هذه الحالة برد خطاب الضمان إلى البنك:

		من		
902		ح/ تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	90	ح/ مقابل تعهدات لصالح الزبون		××

2. استرجاع قيمة التأمين للعميل الذي كان قد حجزها له البنك

		من		
222		ح/ودائع الضمان	××	
		إلى		
	2201	ح/ حسابات جارية للعملاء		××

ب. عدم قيام العميل بتنفيذ التزاماته تجري القيود التالية :

(1) زرداني سهيلة ، موزاوي فتيحة ، مرجع سابق ، ص62.

1. استرداد البنك لخطاب الضمان

		من		
902		حـ/ تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	90	حـ/ مقابل تعهدات لصالح الزبون		××

2. استخدام الضمانات لسداد حقوق المستفيد: إذا كان الرصيد التأميني مساويا للمبلغ المطلوب

		من		
222		حـ/ودائع الضمان	××	
		إلى		
	2201	حـ/ حسابات جارية للعملاء		××

- إذا كانت الضمانات غير كافية للسداد يحمل الفرق على الحسابات الجارية للعملاء:

		من		
222		حـ/ودائع الضمان	××	
2201		حـ/ حسابات جارية للعملاء (الفرق)	××	
		إلى		××
	2201	حـ/ حسابات جارية للعملاء		

VIII) قسم العمليات الخارجية:

حيث تتم هذه العمليات في قسمين:

- قسم العمليات على العملة الصعبة.
- قسم الاعتمادات المستندية.

1) قسم العمليات على العملة الصعبة:

تتم هذه العملية عن طريق الصرف اليدوي "change manuel" حيث تؤدي عملية الصرف اليدوي إلى تحمل مخاطر الصرف من طرف البنك وذلك بسبب تغير قيمة العملة التي تكون بحوزته،مما يستوجب على البنك استعمال طريق الجرد الدائم للموجودات تحت شكل محاسبة متعددة النقود.

من وظائف قسم العمليات على العملة الصعبة ما يلي:[1]

- إصدار الحوالات الخارجية وقبولها.

(1) عبد الحليم كراجة ، مرجع سبق ذكره ، ص170

- بيع وشراء العملات الأجنبية.
- صرف الشيكات البنكية المسحوبة على البنك من المراسلين.
- القيام بالتسجيلات اللازمة الخاصة بشراء وبيع العملة الأجنبية.

حيث يقوم هذا القسم بمسك الدفاتر والكشوفات التالي [1]

- الحوالات الخارجية الصادرة والواردة، الشيكات المصرفية، والشيكات السياحية.
- الكشوفات الخاصة بأذونات العملة.

وتكون المعالجة المحاسبية لعمليات هذا القسم كالآتي:

1- شراء العملة الأجنبية من طرف البنك:

حيث يتم التسجيل المحاسبي لعملية شراء العملات الأجنبية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: محاسبة بالعملة الصعبة

		من		
10094		ح/أوراق ونقود بالعملة الصعبة	××	
		إلى		
	3699	ح/ مقابل القيمة وضعية الصرف		××

المرحلة الثانية: المحاسبة بالعملة الوطنية

		من		
3699		ح/ مقابل القيمة وضعية الصرف	××	
		إلى		
	10094	ح/ أوراق ونقود بالدينار		××

2- بيع بالعملة الأجنبية:

يتم التسجيل المحاسبي لعملية بيع العملة على مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: المحاسبة بالعملة الصعبة

		من		
3699		ح/ مقابل القيمة وضعية الصرف	××	
		إلى		
	10094	ح/ أوراق ونقود بالعملة الصعبة		××

(1) خالد أمين عبد الله مرجع سابق ذكره، ص156.

المرحلة الثانية: المحاسبة بالعملة الوطنية

		من		
10090		حـ/أوراق ونقود بالعملة الوطنية	××	
		إلى		
	3699	حـ/ مقابل القيمة وضعية الصرف		××

2- قسم الإعتمادات المستندية

تكون المعالجة المحاسبية للإعتماد المستندي على مراحل هي:[1]

أ- فتح الإعتماد: "الإعتماد و الإستيراد"

		من		
9029		حـ/مقابل تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	902	حـ/ تعهدات لصالح الزبون		××

ب- اقتطاع الضمان والعمولات:

		من		
2201		حـ/الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	222	حـ/ ودائع الضمان		××
	707	حـ/العمولة على الإعتماد		××

ج- تنفيذ الاعتماد المستندي:

يقوم البنك المستورد بفحص الوثائق المستلمة من المصدر بصفة دقيقة وعندما يتحقق أنه ليس هناك أي خطأ يقوم بتحويل الأموال إلى البنك المصدر ويسجل البنك المحلي القيود التالية:

1- التسجيل بالعملة المحلية:

		من		
222		حـ/ودائع الضمان	××	
		إلى		
	2201	حـ/ الحسابات الجارية		××

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص216.

		من		
2201		ح/الحسابات الجارية	××	
		إلى		
	3699	ح/ مقابل وضعية الصرف		××

2- التسجيل بعملة الصرف:

		من		
3699		ح/مقابل وضعية الصرف	××	
		إلى		
	121	ح/ البنوك المراسلة		××
		من		
902		ح/تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	9029	ح/ مقابل تعهدات لصالح الزبون		××
		إلغاء قيد التعهد		

وتكون المعالجة المحاسبية للإعتماد المستندي للتصدير كما يلي:

1- فتح الاعتماد:

		من		
9109		ح/مقابل ضمانات أخرى بأمر المؤسسة	××	
		إلى		
	910	ح/ ضمانات أخرى بامر المؤسسة		××
		من		
2201		ح/حسابات جارية للعميل المصدر	××	
		إلى		
	707	ح/ نواتج خارج الميزانية		××

2- التنفيذ:

1- التسجيل بالعملة المحلية "الدينار":

		من		
3699		ح/مقابل وضعية الصرف	××	
		إلى		
	2201	ح/ حسابات جارية		××
	7029	ح/عمولة الصرف		×××

2- **التسجيل بالعملة الصعبة:**

		من		
		حـ/البنك المراسل	××	
12		إلى		
	3699	حـ/ مقابل وضعية الصرف		××

3-إلغاء التعهد:

		من		
		حـ/ضمانات أخرى تحت أمر المؤسسة	××	
910		إلى		
	9109	حـ/ مقابل ضمانات أخرى تحت أمر المؤسسة		××

X- قسم الحسابات العامة

يقوم هذا القسم الذي يطلق عليه أحيانا قسم الحسابات العامة أو المركزية بتجميع الكشوفات الصادرة عن الأقسام الفنية المختلفة للبنك بخلاصة عملها اليومي وتدقيق البيانات الواردة فيها، ومن ثم تفريغها في سجلات خاصة وفق نظام محاسبي معين.

10-1- وظائف القسم: Les fonctions:

من أهم وظائف قسم الحسابات الواردة العامة هي:[1]

- استلام مستندات القيود و الكشوفات من مختلف الأقسام.
- تبويب الحسابات الواردة في الكشوفات وفق حسابات دفاتر الأستاذ العام.
- إعداد كشوفات المراجعة اليومية.
- الترحيل إلى دفتر الأستاذ.
- إعداد ميزان المراجعة اليومي والمركز المالي للبنك.
- إعداد الحسابات الختامية والميزانية العامة لبنك.
- حفظ المستندات والوثائق الخاصة بالقسم.
- تنفيذ الأعمال المحاسبية المتعلقة بالأقسام البنك.

المركز المالي اليومي:

يتم إعداد هذا الكشف من الأرصدة التي تحتويها دفتر الأستاذ العام:[2]

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص347.

(2) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق، ص247.

الجدول (II-5):جدول المركز المالي

أرصدة مدينة	الحساب	أرصدة دائنة	الحساب
××××	البنك المركزي	××××	الحسابات الجارية
××××	الكمبيالات المحصلة	××××	ودائع لأجل
××××	الكمبيالات المخصومة	××××	ودائع التوفير
××××	الحوالات الداخية	××××	الفروع
××××	الحوالات الخارجية	××××	البنوك المحلية
××××	الشيكات المصرفية	××××	شيكات برسم التحصيل
××××	الأرباح والخسائر	××××	الخزينة
		××××	كمبيالات مرسلة للتحصيل

المصدر : خالد أمين عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص350 .

المطلب الثاني: أعمال نهاية السنة في البنوك:

إن البنوك التجارية بصفتها وحدة إقتصادية تقدم الخدمات فإن الحساب الذي يضم جميع بنود إيراداته ومصروفاته يسمى حساب الأرباح والخسائر ونجد أن الحسابات الختامية في البنوك تتميز بأهمية كبيرة دون سائر القطاعات الأخرى لذلك أوجبت التشريعات على البنوك ضرورة إعداد هذه الحسابات بسرعة وسوف نتناول هنا القوائم المالية الختامية وكيفية إعدادها.

1- التسويات الجردية

يسبق إعداد الحسابات الختامية والميزانية مرحلة هامة جدا تلي ميزان المراجعة وهي القيم بعملية التسويات الجردية، إن الفائدة والأهمية من التسويات الجردية هي التوصل إلى تحديد نتيجة الأعمال بدقة وبشكل يمثل حقيقة ما اسفرت عنه العمليات الإقتصادية للبنك.

لذلك لابد من حصر جميع المصروفات ومقابلتها بجميع الإيرادات التي تخص الفترة.

وتقود العملية إلى تأشيرات مختلفة على بنود الميزانية إذ أننا على هذا الأساس تقوم بعملية الجرد والذي يقسم إلى:[1]

- جرد مادي Physical
- جرد محاسبي Accounting

* والجرد المادي هو حصر موجودات البنك وتقييمها واجراء التسويات اللازمة بناء على المطابقة بين الرصيد الفعلي والدفتري.

* والجرد المحاسبي يتناول جميع الجسابات بالبنك وتطبيق قواعد الجرد الخاصة بكل حساب[2].

(1) خالد امين عبد الله، مرجع سابق، ص370.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص370.

2- الحسابات الختامية Final Accounts

تتمثل الحسابات الختامية في في حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

1.2. حساب الأرباح والخسائر: Profit and lass A/C :

يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل إلى صافي نتيجة عمل البنك من ربح أو خسارة ويضم عناصر المصروفات التي تحملها وكذلك عناصر الإيرادات التي حققها البنك نتيجة قيامه بنشاطه التجاري.

1. عناصر الإيرادات في البنك التجاري: ويشمل ما يلي:[1]

أ. الفوائد الدائنة: وهي التي يحصل عليها البنك نتيجة قيامه بتقديم الخدمات المصرفية لعملاءه .

ب. إيرادات الاستثمارات : ويشمل الجانب الأكبر منها أرباح الأسهم وفوائد السندات.

ج. العمولات: وتتمثل في عوائد الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه وتمثل الجانب الأكبر من إيرادات البنك السنوية منها:

- عمولة تحصيل الأوراق التجارية.
- عمولة شراء وبيع الأوراق المالية.
- عمولة فتح اعتمادات مستندية.
- عمولات أخرى.

ويتم تحصيلها حال تقديم الخدمة نقدا أو خصما من الحساب الجاري للعميل وفي نهاية السنة المالية يتم اقفالها في حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

من ح/العمولة ×××

إلى

ح/ الأرباح والخسائر ×××

د. إيرادات أخرى متنوعة: مثل إيرادات بيع النقد الأجنبي وايجارات تأجير الخزائن للعملاء وأجور الأمانات المودعة لدى البنك.

ويتم اقفال هذه الإيرادات بالقيد التالي:

من حساب إيرادات أخرى (جميع الإيرادات المختلفة) ×××

إلى

ح / الأرباح والخسائر. ×××

2) **عناصر المصروفات:** وهي تشتمل على ما يلي:[2]

أ. الفوائد المدينة: هي الفوائد التي يتحملها البنك مقابل قبوله الودائع وعادة ما يقوم البنك باحتساب الفوائد شهريا مثل فوائد على ودائع لأجل وحسابات التوفير .

ب. المصروفات الإدارية: وتشمل رواتب العاملين بالبنك وكافة الأجور الأخرى والمكافئات والمخصصات وكذلك المصروفات العمومية التي يدفعها البنك لسير النشاط كمصاريف الكهرباء والهاتف والفاكس.

ويتم تسجيلها في القيد التالي:

---

1 عبد الإله نعمت جعفر ، مرجع سابق ، ص278.

2 عبد الإله نعمت جعفر ، مرجع سابق ، ص28.

من ح/الرواتب. ×××

من ح/ م الكهرباء ×××

إلى ح/ الخزينة ×××

وفي نهاية العام يجري إقفال كل هذه الأعباء بحساب أرباح وخسائر البنك بالقيد التالي:

من ح/ الأرباح والخسائر ×××

إلى

ح/ المصروفات الإدارية. ×××

ج/اهتلاك الأصول الثابتة:

عند شراء الاستثمارات يسجل البنك القيد التالي:

من ح الأصول الثابتة ×××

إلى

ح/الخزينة ×××

حيث يتم حساب إهتلاك الأصول الثابتة في العادة باستخدام حساب المخصص الذي يحمل على إيرادات البنك في آخر الفترة المالية وذلك وفق القيود التالية:

1- حساب قسط الإهتلاك السنوي:

من ح/مخصصات اهتلاكات الأصول الثابتة ×××

إلى

ح/اهتلاكات الأصول الثابتة. ×××

1) **قيد التنازل:** عادة تقوم البنوك بالتنازل عن أصولها المهتلكة وفقا للقيد التالي:

من ح/ الخزينة ×××

إلى

ح/ إيرادات استثنائية. ×××

والقيد اخراج الاستثمار (الأصل) من ذمة البنك يكون على الشكل التالي:

من ح/ إهتلاكات الأصول الثابتة ×××

و

من ح/ مصاريف استثنائية ×××

إلى

ح/ الأصول الثابتة ×××

وتجري نفس المعالجة المحاسبية بالنسبة لجميع المخصصات الأخرى على اختلاف أنواعها كمخصص نهاية الخدمة أو مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص هبوط أسعار الاستثمارات ...الخ.وتكون المعالجة المحاسبية كالآتي:

أ/مؤونة اختيارية:وهي تخص كل من مؤونة الأخطار والخسائر ومؤونة الحقوق المشكوك فيها:

		من		
672		حـ/مخصصات المؤونات	××	
		إلى		
	51	حـ/ مؤونة الأخطار		
	19	حـ/ مؤونة الحقوق		××
	29	المشكوك فيها		
	39			
	49			

ب/مؤونة اجبارية: وهي على البنك أن يقوم بتشكيل هذه المؤونة وفق القيد التالي:

من حـ/ مخصصات المؤونات×××

إلى

حـ/ مؤونة قانونية. ×××

ج/إلغاء المؤونة أو تخفيضها: في نهاية الدورة يقوم المحاسب بإعادة النظر في تشكيل المؤونة التي قام بتشكيلها فإما أن يلغي المؤونة أو يقوم بتخفيضها حسب الحالة.

وتكون وفق القيد التالي:

من حـ/ مؤونة اجبارية قانونية ×××

من حـ/ مؤونة الأخطار ×××

من حـ/ مؤونة الحقوق المشكوك فيها×××

إلى

من حـ/إسترجاع المؤونات وإسترداد على مستحقات المهتلكة ×××

ويتم إعداد حساب الأرباح والخسائر في البنوك على ثلاث نماذج وهي كما يلي:[1]

- النموذج الأول: هو عبارة عن حسلب تفصيلي يخدم أغراض البنك.
- النموذج الثاني: هو نموذج مجدد ومرسوم سلفا من قبل البنك المركزي.
- النموذج الثالث: وهو محدد من قبل البنك المركزي بهذف النشر في الصحف المحلية.

والشكل الموالي يبين أحد من النماذج حساب الأرباح والخسائر:

(1)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره ، ص 284.

الجدول (II-5):النموذج الأول : غايات النشر

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 12/31/ن[1]

المصروفات			الإيرادات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		- الفوائد المدينة - العمولات المدينة - المصاريف الإدارية. - استهلاكات ومصاريف أخرى - صافي الأرباح قبل الضرائب			- الفوائد الذاتية. - العمولات الذاتية - فرق العملة الأجنبية - إيرادات أخرى - صافي الخسائر
		المجموع			المجموع

المصدر: خالد أمين عبد، مرجع سابق، ص370.

2.2/ توزيع الأرباح والخسائر:

يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للعرض على الهيئة العامة للمساهمين لإقراره أما عناصر هذا الحساب فتتماشى مع أحكام قانون الشركات بسبب كون البنك شركة مساهمة عامة ، حيث يحتوي هذا الحساب على صافي الأرباح للسنة المالية وأرباح سنوات سابقة ويكون دائنة والجانب المدين تحتوي على الحسابات التالية[2]:

- احتياطي إجباري أو قانوني بنسبة 10 % من الأرباح الصافية.
- احتياطي اختياري نسبته لا تزيد عن 20% من الأرباح الصافية.
- مخصص ضريبة الدخل بنسبة 35 % من الربح الخاضع للضريبة.
- مخصص رسوم الجامعات 1% من الأرباح المعدة للتوزيع.
- مخصص البحث والتدريب المهني 1% من الأرباح المعدة للتوزيع.
- مخصص المكافأة بنسبة لا تزيد عن 10% من الأرباح المعدة للتوزيع.
- أرباح معدة للتوزيع على المساهمين.
- أرباح محولة للسنة القادمة.
- ويبين الجدول التالي نموذجا لهذا الحساب:

(1)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره ، ص 285.

(2) خالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص371.

الجدول (II-6):حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 12/31/ن

سنة سابقة	سنة حالية	البيان	سنة سابقة	سنة حالية	البيان
		احتياطي قانوني احتياطي اختياري مخصص الضرائب احتياطات أخرى مكافآت رسوم إضافية للجامعيات أرباح مقترحة توزيعها أرباح محولة للعام القادم			صافي الأرباح قبل الضرائب أرباح مدورة (مرحلة) من العام السابق.

المصدر: خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص.372

2.3. الميزانية العامة Balance sheet :

الجدول (II-7):الميزانية العامة في 12/31/ن

الموجودات		المطلوبات	
السنة الحالية	البيان	السنة الحالية	البيان
	نقد في البنوك والصندوق محفظة الأوراق المالية استثمارات والأوراق المالية (أسهم ن سندات) أوراق تجارية مخصومة حسابات جارية مخصومة حسابات جارية مدينة سلف وقروض أصول ثابتة أصول أخرى الحسابات النظامية التزامات العملاء مقابل اعتمادات مستندية التزامات مقابل كفالات التزامات أخرى		حسابات جارية وودائع تحت الطلب ودائع التوفير ودائع لأجل ودائع البنوك وأرصدتهاالدائنة تأمينات نقدية مخصصات مختلفة مطلوبات أخرى رأس مال مدفوع احتياطات مختلفة وأرباح الحسابات النظامية تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية تعهدات مقابل كفالات تعهدات أخرى
	المجموع		المجموع

المصدر: خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص374.

ويمكن أن نلاحظ ما يلي بالنسبة للعناصر الواردة في الميزانية

أولا: بالنسبة لجانب الخصوم : يبين جانب الخصوم مصادر الأموال المتاحة للبنك التجاري ويمكن أن نميز في هذه المصادر ما يلي[1]:

1.1/ المصادر الداخلية للأموال:

وتتمثل هذه المصادر في حقوق الملكية متمثلة في رأس المال المدفوع الاحتياطات المختلفة وعادة تمثل هذه المصادر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنك.

1.2/ المصادر الخارجية للأموال:

وتوفر هذه الأموال الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة وتتمثل هذه المصادر في:

- الأموال المودعة من قبل الجمهور
- القروض التي يحصل عليها البنك من البنك المركزي والبنوك الأخرى.
- اصدار سندات طويلة الأجل.

ثانيا: بالنسبة لجانب الأصول: يعبر هذا الجانب عن الاستخدامات المختلفة للأموال المستثمرة في البنك التجاري وهي تشغل بحسب أهميتها وهي كما يلي:

- النقدية بالخزينة ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى
- الأوراق التجارية والأوراق المالية والحسابات الجارية المدينة.
- الأصول الثابتة للبنك.

ويتم ترتيبها حسب سهولة تحويلها للنقدية وذلك نظرا للأهمية النسبية لعامل السيولة في البنوك التجارية وكما سبق وأن ذكرنا أن القروض تمثل الجانب الأكبر أو الوجه الأساسي لاستخدام أموال البنك التجاري.

وتمثل الفوائد أيضا التي تحصل عليها البنك في جانب الخصوم وذلك لتحصيل اعتمادات مفتوحة وفي جانب الأصول التزامات العملاء تظهر الاعتمادات أو خطابات الضمان.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك.

حتى يتم التأكد من سلامة الحسابات وصحة البيانات يجب أن يكون هناك رقابة البنوك من أجل حماية أموال المودعين والمساهمين ومن أجل تحقيق الرقابة الداخلية في البنوك لا بد من وجود نظام إداري كفء ونظام محاسبي سليم يستند كل منهما إلى مبادئ تحكم الرقابة الداخلية.

1- **الرقابة الداخلية** Internal control

ونعني بالرقابة الداخلية الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله و موجوداته والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزامات بالسياسات الإدارية المرسومة أي الرقابة الداخلية تشمل عمليات الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس ، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين

(1) الأميرة إبراهيم عثمان ، محمود السيد السليمان ، مرجع سبق ذكره ص98.

وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة المحاسبية.[1]

2- **التدقيق الداخلي**

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء المالية أو الإدارية ، وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات العامة بما يتوافق مع السياسات العامة للبنك.

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الذي يعمل البنك من خلاله.

ولكي يحقق التدقيق الداخلي ما تم ذكره فإنه يقوم بما يلي:[2]

1. مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط والإجراءات والقوانين.
2. مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك.
3. مراجعة نتائج البرامج والخطط والعمليات المنفذة.
4. مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط المحاسبية.
5. فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء كان متعلقا بالعمليات ، الحسابات ، الأرصدة ، ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر.
6. التأكد من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها.

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص436.

(2) نفس المرجع ، ص437.

خلاصة:

إن العمليات المحاسبية التي تتم خلال الأقسام ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة وذلك لأهمية كل قسم من هذه الأقسام فنجد أن قسم الصندوق يعتبر القسم الأساسي في البنك لأنه بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه ، وقسم الودائع مع الأقسام الأكثر تعاملا مع العملاء، ونجد أن كل هذه الأقسام يجب عليها أن تنصب في قسم واحد هو قسم المحاسبة العامة الذي يعتبر همزة وصل لكل الأقسام في البنك، ويجب على البنك أن يقوم بإعداد قوائمه المالية وحساباته الختامية في نهاية كل دورة من أجل تحديد نتيجة أعماله ولتحقيق كل هذا لابد من وجود نظام محاسبي يؤدي وظائفه بكفاءة.

الفصل الثالث :دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" وكالة سيدي لخضر"مستغانم"

تمهيد:

يلعب الجهاز البنكي دورا كبيرا في تمويل المشاريع الاقتصادية من أجل التنمية في الاقتصاد الوطني ونظرا للأهمية البالغة للجهاز اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بتنمية وإصلاح نظامها البنكي من أجل مواكبة الأنظمة البنكية المتواجدة في العالم. لأنه يعتبر الوسيط بين الاقتصاديين.

ومن بين أهم مكونات هذا النظام نجد " بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR "

وتدعيما منا للجانب النظري ارتأينا أن نخصص فصلا يتعلق بالدراسة التطبيقية من أجل إعطاء نموذج عن محاسبة البنوك والتطبيق الفعلي لها في الميدان العملي .

و سأحاول في هذا الفصل أن أقوم بتقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بصفة عامة و وكالته "بدائرة سيدي لخضر ولاية مستغانم" بصفة خاصة لمعرفة الأعمال التي يقوم بها قسم المحاسبة و الإطلاع على الدفاتر والسجلات المستخدمة بها.

المبحث الأول: تقديم البنك BADR.

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من أهم البنوك الفاعلة في تحسين النظام البنكي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك BADR .

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R بمرسوم قرار رقم 206-82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 و الذي نسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية و الخاصة لقطاع الفلاحة الزراعة الصناعية، الريّ و الصيد البحري و إلى كل ما يساهم في تطوير عالم الريف.

تم تحديد مدة مزاولة نشاطه بـ:99سنة، كما يمكن حله قبل هذه المدّة عند الضرورة. أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية عملياً ابتداءاً من أكتوبر 1982 برأس مال يقدر ب 2.200.000.000 دج.

و في حالة خسارة ثلاثة أرباع ¾ رأس مالها الإجتماعي، مجلس الإدارة مطالب بالإعلان عن الحل المسبق للبنك.

و بهذه الصيغة أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة عمومية مستقلّة (شركة ذات أسهم)

و يقدر رأس مال البنك حاليا بـ:000 000 000 33 دج.

و بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 و الذي يمنح إستقلالية أكبر للجانب البنكي، ألغي نظام التخصص للبنوك و أصبح بنك الفلاحة و التنمية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض و تشجيع عملية الإدخار بنوعيها بالفائدة مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع الزبائن أقل مخاطرة (الضمانات)، كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء و مدى تحقيق الإستراتيجية العامة له.

و يتوزع عبر التراب الوطني في سوق يتميز بالمنافسة الحادة بحوالي :300 وكالة و 39 فرع عبر التراب الوطني و أكثر من 7000 إطار و عون.

كما لا يفوت الذكر أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و نظراً لاكتسابه لأكبر شبكة من الوكالات و أكبر عدد من المستخدمين و كذلك شبكة معلوماتية فعالة في خدماتها قد تم ترتيبه من طرف مجلة قاموس البنك Bankers Almanach طبعة 2001 على أنه البنك رقم 01 على الصعيد الوطني، كما احتل المرتبة 668 عالمياً من بين 4100 بنك من مختلف الجنسيات.

- أما رأس مال هذا البنك، فهو مقسم إلى أربعة أقسام موزعة كالتالي :

-رأس المال خاص بزراعة غذائية =35 %

-رأس مال فوائد التجهيزات =35 %

-رأس مال الصناعة المختلفة =20 %

-رأس مال الخدمات =10%

المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

1- الأهداف الإستراتيجية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

تتمثل أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية في :

- تحسين نوعية الخدمات و الصورة المميزة.
- تحسين نوعية الخدمات و العلاقات مع الزبائن.
- تغيير سلوك هيئة الموظفين.
- تكوين و تحفيز هيئة الموظفين.
- تطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي.
- عصرنة و تجديد ثروة البنك.

كما أنه يسعى إلى الاقتراب من زبائنه و ذلك عن طريق فتح وكالات جديدة، و تتحقق هذه الأهداف بفضل :

- إرتفاع في الموارد و بأفضل التكاليف.
- عمل ديناميكي في مجال التغطية.
- تسيير دقيق للخزينة بالدنانير و كذلك بالعملات الصعبة.
- و كذلك بفضل ذكاء مسيرتها و انسجام كل عمالها إضافة إلى إرادة و استقرار العنصر البشري و كذلك إلى الاحتراف.

2- مهام و وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

طبقاً للقوانين و الإجراءات، يتكفل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتطبيق الخطط و البرامج المرتقبة من خلال قيامه بـ:

- تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها.
- الإستعمال الذكي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي و تقنياته.
- عرض منتوجات و خدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسته منح القروض ذات مرد ودية.

و يسعى البنك إلى تطوير طاقات معالجة المخاطرة عن طريق :

- تصفية مشاكل المالية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
- أخد الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانياً.
- تحسين إستقبال الزبائن و إحترامهم و الرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- العمل على حصول على الإمتيازات الجبائية.
- وضع سياسة الإتصال فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة و ذلك بـ:
  - *إستعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، الإشهار، معدات سمعية بصرية).

- *تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين و إعطاء الأولية لحاملي الشهادات.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كذلك بتمويل :

- المستثمرات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة الحجم (EAI-EAC).

- المجموعات التعاونية.

- مزارع الخدمات و التسويق.

- مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع.

- قطاع الصيد البحري.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك BADR:

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني، و هذا من أجل خدمة زبائنها أينما كانوا، حيث يبلغ عددها حوالي 300 وكالة، و لكل وكالة فروع التي تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالة. و تتشكل الهيئة العليا للبنك من رئيس مدير عام و يساعده نائبان.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

الشكل (III-1):الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

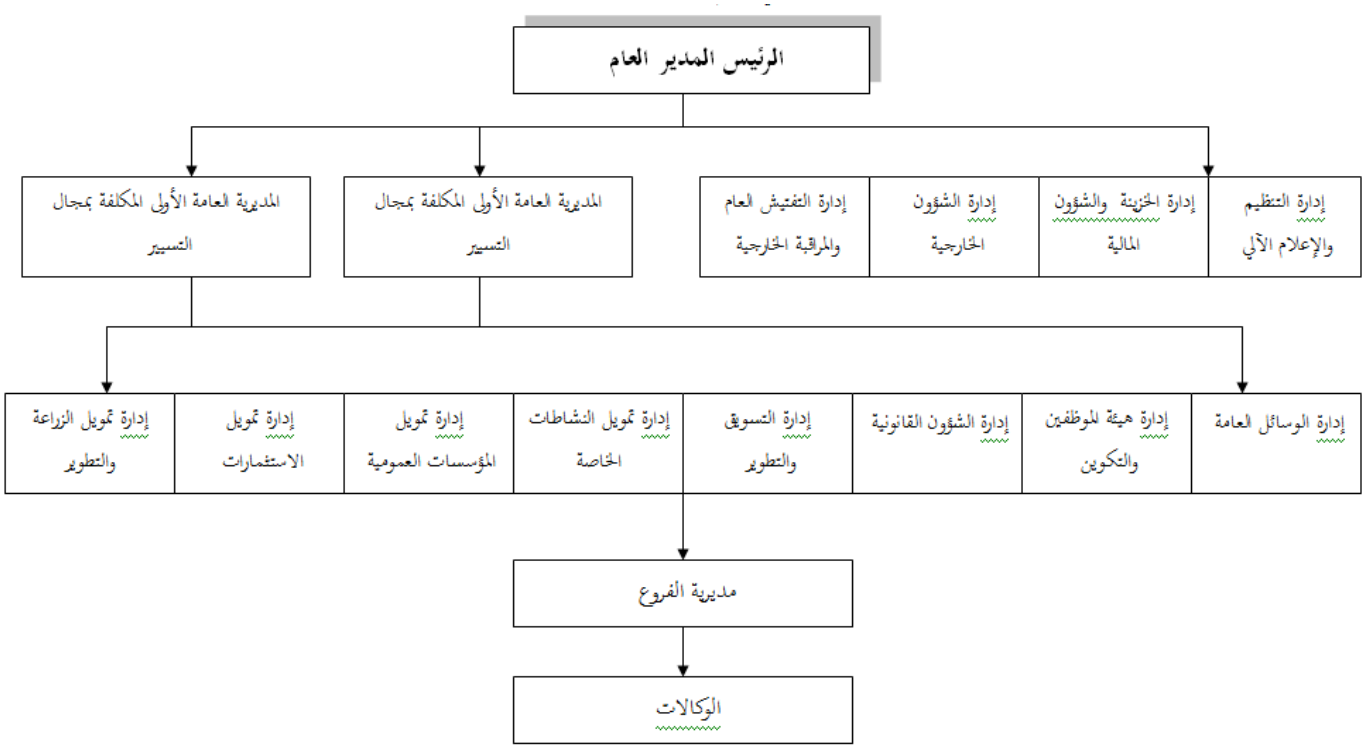

المبحث الثاني:تقديم وكالة BADR بسيدي لخضر- مستغانم.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عدة وكالات موزعة على القطر الوطني، سندرس منها وكالة سيدي لخضر ،ولاية مستغانم.

المطلب الأول: تعريف وكالة BADR بسيدي لخضر – مستغانم .

نظرا لاحتياجات الزبائن في هذه المنطقة أقامت الدولة في أواخر 1979 بنك في سيدي لخضر تحت إسم بنك "البنك الوطني الجزائري BNA" ثم تحول إلى "بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR" وفقا للمرسوم رقم : 106-82 سنة 1982 المتضمن إنشاء بنك فلاحي و هذا التحول راجع إلى الطبيعة الفلاحية للمنطقة .
تضم الوكالة (16) موظفا منهم مديرة الوكالة و رئيس مصلحة الزبائن.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة BADR:

الشكل (III-2):الهيكل التنظيمي للوكالة BADR بسيدي لخضر-مستغانم.

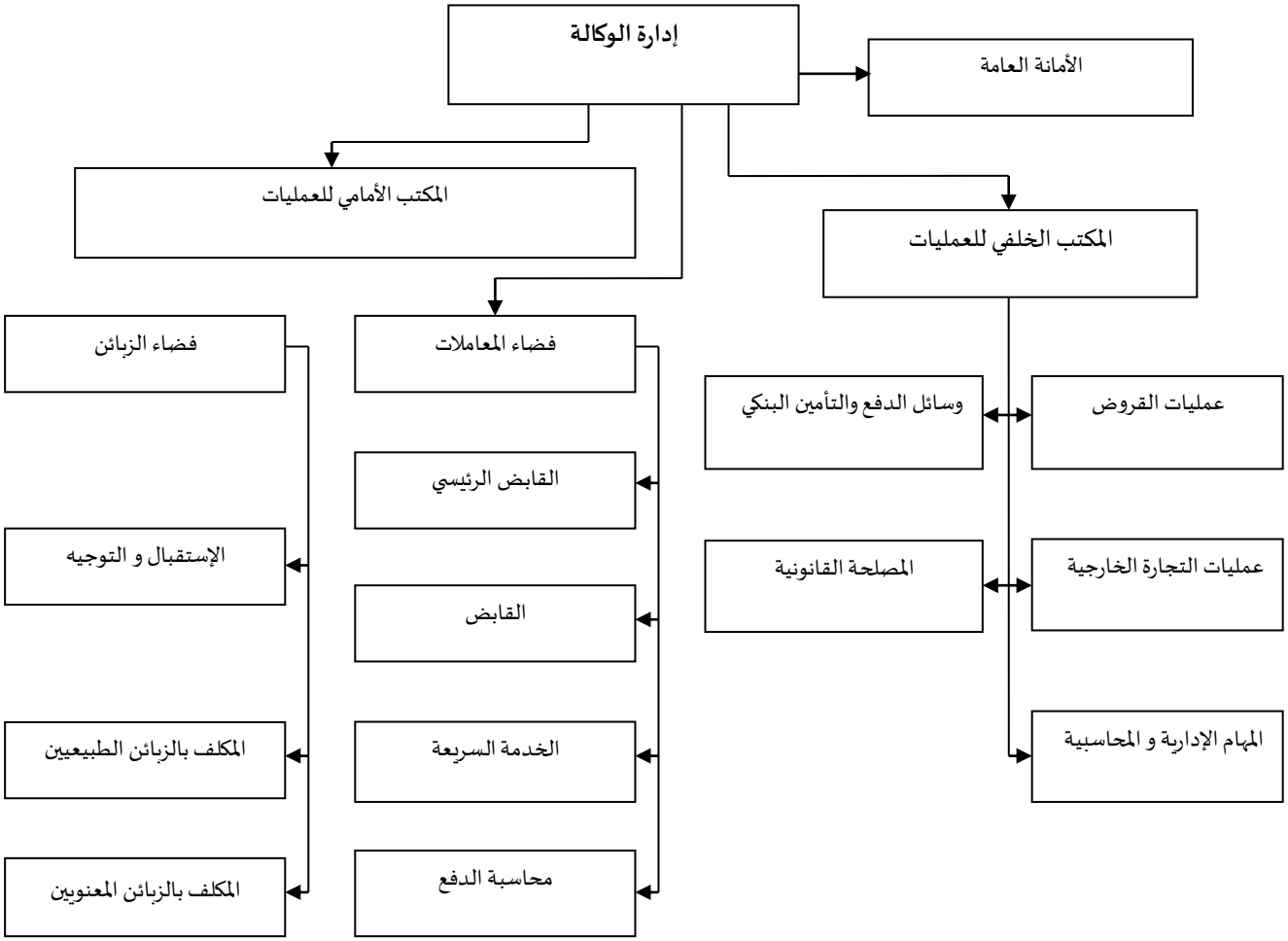

المبحث الثالث: المحاسبة في الوكالة BADR بسيدي لخضر – مستغانم.

تعتبر المحاسبة من أهم الأعمال التي تهتم بها الوكالة وذلك لما لها أهمية كبيرة في جميع البيانات والمعلومات من جميع الأقسام الأخرى الموجودة في الوكالة .

لذا تعتبر وظيفة المحاسبة من أصعب وأعقد المهام لأنها تتسم بالجدية والسر المهني أكثر من الوظائف الأخرى في الوكالة .

المطلب الأول: تعريف قسم المحاسبة بوكالة " BADR".

تعريف قسم المحاسبة:

قسم المحاسبة بالوكالة هو عبارة عن مكتب يقوم بجمع البيانات والمعلومات عن الأعمال التي تقوم بها الأقسام الأخرى ، و يقوم باكتشاف الأخطاء إن وجدت وإعادة إرسالها إلى الأقسام المعنية بالأخطاء لتصحيحها ،حيث تقوم الأقسام عند تقديم أي عملية لتسجيلها في قسم المحاسبة بتقديم وثائق خاصة بتلك العملية ، فإن لم تقدم هذه الوثائق فإن المحاسب لا يقوم بتسجيل هذه العملية .

وقسم المحاسبة لا علاقة له بالزبائن والمتعاملين مع الوكالة أو بالأحرى يتعامل معهم بطريقة غير مباشرة ، وهو عبارة عن وسيط بين الإدارة العامة للبنك والأقسام المختلفة ، وهو تابع للإدارة العامة.

مهام ووظائف القسم:

تتمثل مهام قسم المحاسبة في:

-الإطلاع على جميع العمليات الخاصة بالبنك

-مراجعة ومراقبة جميع الوثائق المحاسبية الخاصة بالبنك.

-اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في العمليات.

- إعداد كشوفات يومية وشهرية وسنوية "دورية".

-جمع مختلف الوثائق المحاسبية من الأقسام الأخرى.

-إعداد الجداول المقاربة مع باقي البنوك.

-تحضير كافة أعمال نهاية السنة وإرسالها إلى المديرية العامة لإعداد الميزانية

- القيام بالمطابقات اليومية مع مختلف أقسام الوكالة في نهاية كل يوم.

-إعداد المركز المالي بالوكالة وتحديد رقم الأعمال الخاضع للضريبة .

-تسجيل جميع العمليات وتحديد المبالغ الخاصة بإدارة الضرائب والضمان الاجتماعي.

-إعداد كشوفات خاصة برواتب وأجور العمال .

المطلب الثاني: الدفاتر المستخدمة في قسم المحاسبة:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك بمسك الدفاتر المحاسبية التي تثبت عملياته اليومية، وتتمثل هذه الدفاتر في :

1-الجدول العام: "حركة اليومية "

نظرا لاعتماد الوكالة على وسائل الإعلام الآلي فإن العمليات اليومية لا تسجل حسب الطريقة التقليدية وإتمام تسجيلها آليا بواسطة استعمال نظام خاص بالمحاسبة، أي إعداد هذا الكشف آليا،إذ نلاحظ من خلال كشف الحركة اليومية يتم تسجيل جميع الأعمال أو العمليات التي تقوم بها الوكالة يوميا و هو يحتوي على اليوميات المساعدة للأقسام الأخرى،إذ نجد في أعلى هذا الكشف اسم البنك ورمز الوكالة و التاريخ الخاص بالعملية ، و نوع العملية إذ كانت بالدينار أو بالعملة الصعبة ، و تحت كل هذه البيانات نجد جدول يحتوي على اسم الحساب و رقم الحساب والمبلغ الدائن ورقم عملياته والمبلغ المدين و رقم عملياته و في الأسفل نجد المجموع النهائي الدائن والمدين ، و يجب أن تكون المجاميع متساوية ،حيث يتم مقارنة هذا الجدول مع جميع الوثائق والإثباتات .

2- الجدول التفصيلي :

يتم إعداد هذا الكشف بعد إعداد كشف الحركة اليومية، وهو بمثابة ملخص لكل عملية حيث يتم من خلاله متابعة ومراقبة كل عملية على حدا أي يتم إعداد ملخص لكل حساب ويمكن اعتباره دفتر أستاذ مساعد.
و نجد في هذا الكشف اسم البنك و رمز الوكالة و تاريخ العملية -اسم الحساب – نوع العملة و يجب أن يكون الموجود في نهاية الجدول مساويا للمبلغ الموجود في اليومية.

3-دفتر الأستاذ العام:

و يبين دفتر الأستاذ كل حساب من حسابات البنك المستخدمة على حدا وعادة ما يكون شهريا و يسجل فيه تاريخ العملية و الحركة المدنية و الدائنة للحساب وأيضا الرصيد القديم والرصيد الجديد له وفي أعلى الجدول تحتوي على اسم الحساب

4-ميزان المراجعة الشهري:

يتم إعداد ميزان المراجعة شهريا وهو يتضمن كافة الحسابات الموجودة في البنك وهي تحتوي على الأرصدة الجديدة مضافة إليها أرصدة الأشهر السابقة، وهو يتضمن اسم الحساب ورقم الحساب،المبالغ المدينة والدائنة والأرصدة المدينة والدائنة، وفي أعلى الجدول يتضمن تاريخ الفترة.

5 -ميزان الراجعة السنوي:

وما يعرف أيضا بالميزانية العامة، وهو يعد من قبل المديرية العامة ولا دخل للوكالة في إعداده، حيث يقوم المحاسب بجمع جميع العمليات المتعلقة بالوكالة ويقوم بإرسالها إلى المديرية العامة من أجل إعداد الميزانية ويتم إعدادها في نهاية السنة المالية - أي دورية - وهي تحتوي على رقم الحساب واسم الحساب والأرصدة الدائنة والمدينة وفي نهاية الجدول يتم إعداد الرصيد النهائي .

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية الخاصة بالوكالة في نهاية السنة.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى جميع الأعمال المحاسبية التي يقوم بها المحاسب في الوكالة من خلال إعداده للجداول المقاربة وإعداد القوائم المالية في نهاية الدورة المالية.

إعداد الجداول المقاربة:

يعتبر جدول المقاربة بمثابة المقاصة التي تتم في البنك المركزي بين البنوك ويتم استخراج كافة الحسابات الخاصة ببيان البنوك .

القوائم المالية الخاصة بالوكالة :

1-جدول حسابات النتائج.

يتم إعداد جدول حسابات النتائج بعد الانتهاء من كافة المراحل المحاسبية والتي تتمثل في التسجيل المحاسبي في اليومية العامة للوكالة و الترحيل إلى دفتر الأستاذ و إعداد ميزان المراجعة قبل و بعد الجرد ، حيث يتم إعداده من خلال ترحيل جميع الأرصدة الدائنة و المدينة الخاصة بحسابات التسيير و التي تتضمن حسابات النفقات(الصنف06) وحسابات الإيرادات (الصنف07)،و بالتالي يمكن من خلال جدول حسابات النتائج تحديد كافة النتائج الجزئية و النتيجة الإجمالية .

و فيما يلي سأحاول إعداد جدول حسابات النتائج لوكالة BADR بسيدي لخضر و استخراج نتيجتها ،وذلك إنطلاقا من ميزان المراجعة بعد الجرد لسنة 2012 الذي أعد من قبل المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول (III-1):جدول حسابات النتائج

رقم لحساب	إسم الحساب	مدين débit	دائن crédit
70000	فوائد على السحب المرخص		195751.34
70005	-		172342.50
70202	فوائد على حسابات جارية		18581833.33
70203	فوائد على حسابات تجارية		108576.64
70204	فوائد على الحسابات العادية		261009.37
70205	فوائد على خصم الأوراق التجارية		103389.16
70208	فوائد على القروض		587612.15
70218	-		9290732.45
70220	فوائد على الضمانات القطاع العام		655571.91
70221	فوائد على الضمانات القطاع الخاص		26035.89
70260	فوائد على التأخير		909200.00
70290	عمولات على الحساب		808715.62
70291	عمولات على التجارة الخارجية		95550.00
70292	عمولات على الصندوق		103400.00
70293	عمولات على الصرف		506250.00
70294	عمولات على التسيير		6000.00
70299	عمولات أخرى		452478.97
70390	عمولات على السندات		65000.00
70440	مكافآت		110301.24

70600	عمولات على أسعار الصرف		919352.15
70712			746468.07
70713			729107.03
70820			7015.00
60100	فوائد ممنوحة للبنك المركزي	11645.94	
60110	نفقات ممنوحة للبنك المركزي	3893.02	
60190	عمولات على العمليات	2400.00	
60220	فوائد على حساب التوفير الدفتري	3722.08	
60251	فوائد على سندات الصندوق الخاص	2993018.05	
60600	نفقات على العمليات المالية	57847.06	
60831	نفقات التحصيل	37700.00	
60832	مصاريف نقدية	17615.00	
80	الناتج البنكي الصافي		25362689.71
80	الناتج البنكي الصافي		25362689.71
76010	مداخيل السندات		35660.00
62430	تأجير الآلات والمعدات	3000	
62490	تأجيرات أخرى	740	
62500	مصاريف النقل	10540	
62600	لوازم أخرى	71552	
62610	تأجير وسائل النقل	191547	
62620	مستندات	7770	
62630	إتاوات	398447.59	
62640	مصاريف المعارض الإقتصادية	401750	
62810	مصاريف الإعتماد	44550	
62820	مصاريف الهاتف	452049	
62830	مصاريف الفاكس والتلغراف	208988.28	
62900	الأوراق المستعملة	346140.30	
62901	لوازم الإعلام الآلي	59127.80	
62902	لوازم المكتب	50544.66	
62903	الوقود والبنزين	112831.20	
62904	أجور الموظفين	10000	
62910	مصاريف مهمة السفر	72584	
62911	مصاريف الإقامة	157405.50	

62920	مصاريف الاستقبال و الاستضافة	382363.81	
62921	مصاريف أخرى للاستقبال	57995	
62960	صيانة وإصلاح الأثاث	687544.50	
62961	صيانة المعدات	274929.17	
62962	صيانة وسائل النقل	34244.48	
63970	ساعات	220	
63500	إشتراكات اجتماعية	14800	
63800	مصاريف أخرى للتكوين	142000	
64100	الرسم على النشاط المهني والتجاري	432084.92	
64200	ضرائب ورسوم أخرى	5805.00	
64900		39976.59	
66000	التأمين على المعدات	20516.59	
66010	التأمين على الأثاث	4620	
66020	التأمين على السيارات	24023.94	
66030	التأمين العام البنكي	99364.36	
83	نتيجة الإستغلال		20578194.02
79600	إدارات سابقة		8755.16
79800	إدارات إستثنائية		46570.40
79900	تعويضات		194564.97
69600	تكاليف سابقة	614529.85	
69700		12505.09	
69800	تكاليف استثنائية	9896.31	
84	نتيجة استثنائية	307040.72	
83	نتيجة الإستغلال		2057819.02
84	نتيجة استثنائية	307040.72	
88	نتيجة النشاط		20191153.3

المصدر : بتصرف الباحث.

من خلال حسابات النتائج نلاحظ أن وكالة "BADR" تعتمد على إيراداتها بدرجة كبيرة على إيرادات الاستغلال المصرفي (البنكي) ح/70 و الإدارات المختلفة ح/76 ضئيلة جدا ، أما بالنسبة للإيرادات الإستثنائية فهي موجودة مقارنة بالسنوات السابقة حيث نجد من في سنة 2002 الإدارات الإستثنائية معدومة ، حسب ما تبين لنا من خلال الوثائق الموجودة في قسم المحاسبة الخاصة بكل سنة مالية .

أما النفقات فهي موزعة على كل الحسابات .

بالإضافة نلاحظ أن نتيجة النشاط هي موجبة أي ربح بالنسبة للوكالة .

2-إعداد الميزانية :

إن ميزانية الوكالة لا تختلف فهي تحتوي على جانب الأصول وجانب الخصوم ، والفرق بين الأصول والخصوم يمثل نتيجة الدورة ، وتترتب الأصول في ميزانية حسب سهولة تحتويها إلى نقدية ، أما الخصوم فترتب حسب آجال استحقاقها .

ولإعداد ميزانية الوكالة يجب الإعتماد على ميزان المراجعة الخاص بها بعد الجرد لسنة 2012 .

الجدول (III-2):الميزانية الختامية لسنة 12/31/ 2012

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ
10010	صندوق النقد	81 691.96
10012	صندوق الشيكات	395 000
11010	بنك الجزائر	487 933.71
11910	حساب جاري بريدي	579 889.71
12020	خزينة الولاية	17 066 734.94
12101	البنك الوطني الجزائري	13 033 051.04
12102	القرض الشعبي الجزائري	63 564.35
12103	بنك التنمية المحلية	18 234 564.81
12104	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59 409 701.58
20020	قروض قصيرة الأجل	3 078 957.00
20030	قروض طويلة الأجل	2 409 805.22
20312	حساب القطاع الخاص	489.000.00
20313	قروض متوسطة الأجل	5 654 237
20315	القرض الإستهلاكي	13 428 524.52
20335	حقوق تحت الطلب	6 587 498.43
20490	حقوق تجارية	3 484 310.12
26001	أموال بالدينار	112 860.08
26003		64 155 758.94
26006	قيمة غير محتملة	275 333.33
26009		9 704 929.30
26021		266 010.01
28010	حسابات خاصة بالمنازعات	502 138.87
32020	شيكات مأخوذة للخصم	4 715 404.34
32030		585 994.75
34001	تسبيقات	230.00
34023	TVA.مسترجع	29 840.89

34047	ضرائب على عوائد التوفير	207 816.24
35111	وثائق عادية	161 372.17
35112	وثائق المبالغ والشيكات	157 775.14
36700	نواتج للقبض	701 750.00
37391	التقاعد والمنح	7 418 100
39825		59 139.13
41550	درجات آلية	10 850
42010	أراضي	123 514.15
42011	أدوات التركيب	27 118 219.80
42013	تجهيزات المكتب	9 295 248.46
42015	معدات نقل	926 538.46
42016	معدات وأدوات	10 800 038.50
42017	معدات وأدوات	6 050 406.04
42018	معدات	885.00
42113	أثاث عادي	357 676.00
42820	أدوات الإعلام الآلي	1 043 400.20
880	النتيــجة	20191153.3
	المجموع	298066279.6

النتيجة = مجموع الخصوم – مجموع الأصول .

277875126.3-298066279.6 =20191153.3

نلاحظ أن نتيجة الوكالة هي نتيجة موجبة أي بمعنى ربح بالنسبة للوكالة،ولكن هذا لا يعني أن تكون نتيجة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR" نتيجة أيضا موجبة ،فقد تكون سالبة لأنه لا يمكن أن تكون الوكالات الأخرى قد حققت أرباح مثل هذه الوكالة .

و نجد أن ح/ 56 رأس مال البنك لا يظهر في ميزانية الوكالة لأنه حساب خاص بالبنك أي خاص بكافة وكالات البنك،و بالتالي يظهر في ميزانية البنك الموجودة في المديرية العامة .

*كما يقوم في نهاية السنة المالية المحاسب في الوكالة بمهام غير التي ذكرت سابقا وهي:

- إثبات وضعية كل حساب بالوثائق المحاسبية وفق ملف خاص بكل حساب، حيث هذا الملف تودع فيه كافة المبالغ الخاصة بهذا الحساب خلال السنة المالية و في نهاية الجدول يبين لنا الرصيد النهائي لهذا الحساب في 2012/12/31.

-إثبات كافة الحسابات والوثائق في مستند خاص .

-إثبات حالة الصندوق

خلاصة:

يتضح لنا جليا من خلال هذا الفصل التطبيقي أن البنوك الجزائرية بصفة عامة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة خاصة يقسم إلى مديرية عامة موجودة في المقر الرئيسي للبنك ومديريات جهوية و وكالات،حيث أن الوكالة هي التي تقوم بالتعاملات المباشرة مع الزبائن في حين يتمثل أعمال المديرية العامة والمديريات الجهوية بالمراقبة والتنظيم .

و وكالة BADR بسيدي لخضر –مستغانم- كغيرها من الوكالات الأخرى فهي تعتمد على الإعلام الآلي لتسجيل عملياتها المحاسبية في الدفاتر والسجلات،وكذا إرسالها إلى المديرية العامة من أجل إعداد القوائم المالية في نهاية السنة والمتمثلة في جدول حسابات النتائج و الميزانية الختامية لأن الوكالة لا تقوم بالتسويات الجردية و ليست المسؤولة عن دراسة الإهتلاكات و المؤونات .و إنما هذا من مسؤولية المديرية العامة .

الخاتمة

لقد قمنا في هذه الدراسة بالخوض في موضوع المحاسبة في القطاع البنكي في ظل النظام المحاسبي المالي ، من خلال محاولتنا الإجابة على الإشكالية المطروحة " **ما مدى التزام البنوك في القطاع البنكي بتطبيق النظام المحاسبي المالي؟**" و حاولنا كذلك ابراز أهم الفروقات و الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط المحاسبي البنكي فيما يخص مدونة الحسابات و القوائم المالية البنكية. و حرصا على تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ، تناول الفصل الأول الأدبيات انظرية و التطبيقية للمحاسبة في القطاع البنكي ، و فصل ثاني تناول دراسة عملية للموضوع.

تم في الفصل الأول عرض الاطار المفاهيمي للبنوك و النظام المحاسبي فيها ، و شمل الفصل دراسات سابقة قام بها باحثون في ميدان المحاسبة البنكية عالجوا فيها قضايا لها صلة بالموضوع.

في الفصل الثاني ، تناول الباحث دراسة تطبيقية لبنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر ، من عرض مدونة حساباتها و قوائمها المالية من ثم مقارنتها فالتحقق من مدى تطبيقه للنظام المحاسبي المالي.

و انطلاقا من الاشكالية المطروحة و استنادا على ما سبق تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات و التي نوجزها فيما يلي :

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال ما تم عرضه في سياق الاجابة على الاشكالية و الأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها و التي وضعت كإجابة مؤقتة ، كما يلي :

- **الفرضية الأولى** : نصت على أن " **القطاع البنكي يلتزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي البنكي**"، تم اثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية للنظام المحاسبي المالي البنكي لبنك المؤسسة العربية الصرفية في الجزائر، حيث أن بنك ABC – الجزائر يقوم إلى حد كبير بتطبيق النظام المحاسبي المالي مع ذلك فإنه لا يزال يعمل بمخطط الحسابات المصرفية لعام 1992 بالرغم من من تغيير اسمه إلى مدونة الحسابات البنكية الصادرة في النظام رقم 09-04 ، كما يقوم بنشر القوائم المالية البنكية كما جاءت في النظام 09-05.
- **الفرضية الثانية** : " **يختلف النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي عن سابقه المخطط الوطني المحاسبي البنكي**" و تم اثبات صحة هذه الفرضية إلى حد ما ، إذ أن الممارسات المحاسبية في القطاع البنكي لازالت تستند إلى قواعد المخطط الوطني البنكي بالتالي فإن الاختلاف يظهر في الشكل لا في المضمون.

- **الفرضية الثالثة : "توجد هناك مرونة في الأنظمة المحاسبية للقطاع البنكي أثناء تغيير الطرق المحاسبية"** تم اثبات عدم صحة هذه الفرضية لأن الدراسة اثبتت عدم قدرة الأنظمة المحاسبة في القطاع البنكي الجزائر على التكيف السريع بتغير الطرق المحاسبية و هذا ما أثبتته دراسة " مدى خضوع البنوك في بنغلادش للمعيار الدولي 30 رغم استبداله بمعيار التقرير المالي 07.

النتائج و التوصيات :

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج و التوصيات التالية :

النتائج :

- بالرغم من أن سبب وجود النظام المحاسبي المالي هو توفيق العمليات المحاسبة على مستوى البنوك إلا أن تلك الممارسات المحاسبية البنكية بقيت مختلفة من بنك لآخر.
- لم يكن الهدف من النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي الاصلاح بشكل جذري بل التغيير لأنه التغيير لابد أن يمر بمرحلة انتقالية تتميز بمميزات المرحلة السابقة و المرحلة الحالية الجديدة ، فمما يعرقل عملية الانتقال الكامل إلى النظام المحاسبي المالي تعقد العمليات.
- يتميز القطاع البنكي بعدة خصوصيات تميزه عن باقي القطاعات الأخرى بسب طبيعة العمليات و المنتجات التي تعالج في المحاسبة ، من أهم هذه الخصوصيات وجود حسابات و قوائم مالية خاصة.
- يعتبر تطبيق النظام المحاسبي خطوة ضرورية بالنسبة لبنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر كونه مؤسسة أجنبية خاصة حيث تحكم المعايير المحاسبية الدولية معاملاتها و تعالج على مستوى المقر الرئيسي لبنك ABC (البحرين) لأن النظام المحاسبي المالي سيجنبه تكاليف الترجمة و التحويل و يحتصر الوقت و الجهد لتجمع في مقر بنك المؤسسة العربية في البحرين.

التوصيات :

- اعطاء وقت للبنوك حتى تتكيف و تتأقلم مع النظام المحاسبي المالي بسب تعقد العمليات البنكية.
- تشجيع البحث العلمي في مجال المحاسبة البنكية.
- خلق برامج تدريبية و تكوين العاملين في القطاع البنكي في النظام المحاسبي المالي البنكي كونه على الأقل الوسيلة التي يستمد منها مستخدمو القوائم من طلبة أو زبائن.
- توجيه الكتابات و المقالات و المنشورات العلمية في مجال المحاسبة المالية نحو المحاسبة في القطاع البنكي.

آفاق البحث :

- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على أداء البنوك الجزائرية دراسة على المستوى المركزي.
- قياس بنود القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ- الكتب :

1- فائق شقير ، عاطف الأخرس،عبد الرحمن سالم،**محاسبة البنوك** ،دارة المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة،الأردن،2008.

2- مدحت محمد ، **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين** ، دار الأمل لنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010.

3- طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية أسس الاعداد و العرض و التحاليل وفقا لأحدث الاصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2002.

4- هيني فان جريوننج ، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ش.م.م ، مصر ، 2006.

5- إيهاب نظمي، حسن توفيق ، **محاسبة المنشآت المالية** ، مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2009.

6- لجنة النشر م.م.ز.ع ، **النظام المحاسبي المالي** ، Pages Bleux ، أفريل 2010.

ب- البحوث الجامعية

1- وائل عبد الحكيم العوضي ، **امكانية تطبيق المصار للمعيار الدولي رقم 14 ، التقارير القطاعية و دوره في دعم كفاءة الفاعلية الادارة المصرفية** ، مذكرة ماجيستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة ، فلسطين ، 2008.

2- قوادري محمد ، **قياس بنود القوائم المالي وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs** ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2010.

3- مريم صغير موح ، **القوائم المالية البنكية وفق المعايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة ماحيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2010.

4- فتاح محمد ، **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه** ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001.

5- بن أعمر نسيمة ، **استخدام إدارة العلاقة مع الزبائن (CRM) لكسب ولاء زبائن البنوك** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2011.

6- بكاري جليلة ، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

7- سعيدة ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

8- صبيحي عبد الرحمن ، **التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012.

9- بسمة العربي بوعمران ، **القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

ت- التظاهرات العلمية (المؤتمرات و الملتقيات و الأيام العلمية).

1- مرزاقة صالح ، بوهرين فتيحة ، **كفاءة معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية** ، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق ، بسوق أهراس 25-26 ماي 2010.

2- أوسرير منور ، مجبر محمد ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية** ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب و تطبيقات و آفاق ، 17-18 جانفي 2010.

3- بن نوى مصطفى، عجلية محمد ، **شفافية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية مفاهيم و تصورات** ،

4- رحيم حسين ، بن فرج زوينة ، **المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات** ، الجزء الأول ، المركز الجامعي لبرج بوعريريج.

ث- منشورات ، قرارات ، مراسيم

1- القانون 07-11 بتاريخ 2007/11/25 **المتضمن النظام المحاسبي المالي**.

2- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بتاريخ 2008/05/25 المتضمن **تطبيق أحكام القانون 07-11**.

3- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة و الكشوف المالية و عرضها و كذلك مدونة الحسابات و قواعد سيرها**.

4- التعليمة رقم 02 **حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي** الصادرة بتاريخ 2009/10/29.

5- الجريدة الرسمية عدد 76 ، النظام رقم 09-05، **إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها** ، الصادرة في 2009/12/29.

6- معايير المحاسبة المصرية ، **إعداد و عرض القوائم المالية**.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

المنشورات ، القرارات و المراسيم

1- Règlement de la Banque d'Algerie n°92-80 du 17 Novembre 1992.

2- Règlement de la Banque d'Algerie n°92-09 du 17 Novembre 1992.

3- Règlement de la Banque d'Algerie n°09-04 du 23 Juillet 2009.

ثالثا : المراجع باللغة الانجليزية

Shamim Houssain, Abdul Alim Baser, **Compliance Of IAS 30: A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh,** Research Journal Of Finance And Accounting, Bangladesh,2011.

رابعا : المواقع الالكترونية

http://www.arabbanking.com.dz/fr/about/ABC_rap_ann_2011.pdf

http://www.arabbanking.com.dz/fr/about/ABC_rap_ann_2005_fr.pdf